المرأة والحياة

جمع من مرافعات القائد عبد الله أوجلان.

منشورات لجنة بحوث والعلوم الاجتماعية في أكاديميات المجتمع الديمقراطي

Akademiyên Civaka Demokratîk

أكاديميات المجتمع الديمقراطي

الطبع : ٢٠٢٠

www.civakademokratik.com/kurd/

civaka.dimokrat@gmail.com

الفهرس

قوة العقل الاجتماعي: ٧

قضية المرأة: ١١

- قضية التعصب الجنسوي الاجتماعي، الأسرة، المرأة والتعداد السكاني: . ١١

الفامينية: تَمَرُّدُ أقدمِ المستعمَرات: ٢١

الحياة النِدِيّة الحرة: ٣٤

الحياة الندية الحرة في الأمة الديمقراطية: ٦٧

قوة العقل الاجتماعي:

لا ريب أنّ البحوثَ الفامينيةَ تُقَدِّمُ مساهماتِها العامةَ في إظهارِ حقيقةِ المرأةِ إلى النورِ مع المستجداتِ الظاهرةِ حديثاً. لكني على قناعةٍ بأنّ نسبةً كبرى مِن هذه النشاطاتِ تُسَيَّرُ في ظروفِ سيادةِ العقلِ الرجوليّ. إنها إصلاحيةٌ زيادةً عن اللزوم. إنّ تَناوُلَ الموضوعِ بكلِّ جذريتِه يتسمُ بأهميةٍ حياتية.

تُسَلِّطُ البحوثُ البيولوجيةُ الضوءَ على الدورِ الجذريِّ للمرأةِ ضمن النوعِ البشريّ. فالمنقطعُ عن الجذعِ الأصليِّ هو الرجل، لا المرأة. فعاطفيةُ المرأةِ تتأتى من عدمِ انحرافها المفرطِ عن جدليةِ التكوينِ الكونيّ. ونخصُّ بالذِّكرِ الإبقاءَ عليها في المنزلةِ السفلى ضمن سياقِ المدنية، والذي أثَّرَ في تَحَلِّيها بِبُنيَتِها هذه، وصَونِها إياها إلى يومنا الراهن. أما عقلُ المرأةِ المفعمُ بالعواطفِ والمشاعر، فيُرادُ عَكسُه دائماً على أنه "ناقص"، وأنه بالذات طابعُ المرأة. لقد سَيَّرَ العقلُ الرجوليُّ عِدَّةَ حملاتٍ تمشيطيةٍ كبرى على المرأة، ولا يزال.

أولها؛ تصييرُها أولَ عبدٍ منزليٍّ له. وهذا السياقُ مشحونٌ بالسحقِ والمجازرِ والإهانةِ والقمعِ والاعتداءِ والاغتصابِ الرهيب. ودورُها المعتَرَفُ به مجردُ إنتاجِ "النسل والذُّرّية" لنظامِ المُلكِيةِ قدرَ الحاجة.

فأيديولوجيةُ السلالةِ مرتبطةٌ بوثوقٍ بليغٍ بهذه الذُّرّية. والمرأةُ ضمن هذا الوضعِ مُلكٌ مطلق. إنها مُلكُ وشرفُ صاحبِها، لدرجةِ استحالةِ الكشفِ عن وجهها لغيره.

ثانيها؛ كونها أداةً جنسية. الجنسُ معنيٌّ بالتناسلِ في الطبيعةِ بأكملها، حيث يَهدِفُ إلى استمرارِ الحياة. في حين أنه لدى الإنسانِ الرجلِ أُنِيطَ الجنسُ والشهواتُ الجنسيةُ الشَّبَقِيَّةُ وتَطَوُّرُها المنحرفُ بدورٍ أصليّ؛ وخاصةً بالتزامنِ مع أَسْرِ المرأة، وبشكلٍ أخصّ وأثقل وطأةً مع مرحلةِ المدنية. ففتراتُ التزاوُجِ المحدودةُ جداً لدى الحيوانات (غالباً ما تَكُونُ سَنَوِيّة)، يُرادُ تصعيدُها لدى الإنسانِ الرجلِ لدرجةِ ممارستِها طيلةَ أربعٍ وعشرين ساعة في اليومِ تقريباً. المرأةُ في راهننا هي الأداةُ التي يُجَرَّبُ عليها الجنسُ والشهوةُ الجنسيةُ والسلطةُ الجنسيةُ بشكلٍ دائم، بحيث غدا الفصلُ بين البيوتِ العامةِ (الماخور) والخاصةِ فاقداً معناه. فكلُّ مكانٍ بات بيتاً عاماً وخاصاً، وكلُّ امرأةٍ باتت امرأةً عامةً وخاصة.

ثالثها؛ كونها كادحاً بلا أُجرة أو مَقابِل. ويُفرَضُ عليها تنفيذُ أصعبِ الأعمال. أما ثمنُ ذلك، فهو الإرغامُ على أنْ تَكُونَ "ناقصةً" أكثر قليلاً. لقد حُطَّ من شأنِها لدرجةٍ باتت هي نفسُها تَقبَلُ فعلاً أنها "ناقصةٌ"

جداً نِسبةً للرجل، فشَرَعَت بالتشبثِ بِيَدِ الرجلِ وسيادته، وتَعضُّ عليها بالنواجذ.

رابعها؛ جعلُها أدقَّ أنواعِ السلع. يقولُ ماركس في المال "إنه مَلِكُ السلع". في الحقيقة، إنّ هذا الدورَ مُناطٌ بالمرأةِ أكثر. أي أنّ المَلِكَةَ الحقيقيةَ للسلع هي المرأة. إذ، ما مِن علاقةٍ لا تُعرَضُ فيها المرأة. وما مِن ميدانٍ لا تُستَخدَمُ أو تُستَثمَرُ فيه المرأة. اللهمَّ إلا بشرطٍ وحيد، ألا وهو أنه، ورغمَ وجودِ ثمنٍ مُصادَقٍ عليه مقابلَ كلِّ سلعة، فهو لدى المرأةِ عبارة عن قلةِ احترامٍ مُهَوِّلة، بدءاً من وقاحةِ "عشقٍ" فظيع، وصولاً إلى كذبةِ "كدح الأمهات لا يُعَوَّض".

وعقلُ الرجل (عقلُ ألفِ حيلةٍ وحيلة، عقل الكذبِ ووحشيةِ الحربِ والانحرافِ الأيديولوجي، وباختصار، العقلُ المدمِّرُ للمجتمعِ وبيئته، والعقلُ التحليليُّ الذي لا يُصدِر صوتاً عدا صوتَ الصفيحةِ التَّنَكِيّة)، ما الذي لا يستطيع فِعلَه حيالَ المجتمعِ البشريِّ وبيئته، بعدما صَيَّرَته المدنيةُ وحشاً شرساً، وارتأى هذه المعاملةَ مناسِبةً للمرأةِ التي باتت لا تَقدِرُ العيشَ بدونه! إنّ إيقافَ هذا العقلِ غيرُ ممكن، إلا بِوَضعِ الأخلاقِ الاجتماعيةِ والسياسةِ اللتَين دمَّرَهما في مكانهما المناسبِ أولاً. أو بالأحرى، لا يُمكِنُ أنْ تَكُونَ البداية، إلا بالتأسيسِ على ذلك. وبسببِ

الدورِ الذي تَكَفَّلَ به العقلُ التحليليُّ في جميع السلبيات بأبعادِه التي بلغها فحسب، تَنتَصِبُ أمامنا أهميةُ تطويرِ نظامِ الحضارةِ الديمقراطيةِ تجاه نُظُمِ المدنيةِ كَمَهَمَّةٍ تتسمُ بكلِّ حِدَّتِها. إنّ الأصلَ هو إيلاءُ القيمةِ الكبرى للعقل. العقلُ الاجتماعيُّ حقيقةٌ واقعة. والمجتمعُ ذاته هو الميدانُ الذي يتكاثفُ فيه العقل. لذا، لا معنى لليأسِ بتاتاً. ثمة صوتٌ آخر منبثقٌ من كافةِ المقدسات، ويقولُ "لقد منحناكم العقل، وما عليكم سوى استخدامَه في سبيلِ الخير، لا الشر. حينها، ستَحظَون بكلِّ ما أنتم بحاجةٍ إليه!". علينا العملَ بهذا الصوت، واستيعابَه حقاً. هذا ما يقولُه صوتُ الضميرِ المسمى بِفِطرةِ المجتمعِ السليمة، وصوتُ الأخلاقِ التي لا غنى عنها. وهذا ما يقولُه الصوتُ الساعي لتلبيةِ متطلباتِ نشرِ صدى فنِّ الحريةِ المسماةِ بالسياسةِ الاجتماعية. ونشاطاتُ المجتمعِ الديمقراطيِّ هي الممارسةُ العمليةُ لهذا الصوت. بينما نظامُ الحضارةِ الديمقراطيةِ هو نظريةُ هذا الصوت.

قضية المرأة:

يتبدى للعيان أنه لَم تُستَولَدْ القضيةُ الاجتماعيةُ فحسب، بل والأنكى أنّ المجتمعَ خَرَجَ مِن كَونِه مجتمعاً، وصارَ مزرعةَ حيواناتٍ يَملِكُها الاحتكار. وفُرِضَ القَبُولُ بأنّ العبوديةَ والاستعبادَ نظامٌ طبيعي. أما عبوديةُ المرأة، والتي تَمتَدُّ بجذورها إلى الماضي الأقدم، أي إلى العهدِ الهرميّ الأول؛ فباتت موضوعَ الحياةِ الأشملِ على الإطلاق. لقد أُنشِئَت النظمُ الإلهيةُ ذات الهيمنةِ الرجولية، وكأنها تنتقمُ مِن المجتمعِ النيوليتيّ الأموميّ، مجتمعِ الأمِّ المقدسة. وبينما تَفقُدُ ألوهيةُ المرأةِ آثارَها رويداً رويداً، فقد بَدَأَ عهدُ الحاكميةِ المذهلةِ للآلهةِ ذاتِ التصورِ الرجوليّ. ومنذ ذاك الوقتِ دُفِعَت المرأةُ عنوةً صوبَ الفحوش، وأُغلِقَ عليها الباب، سواءً في جميعِ المعابد، أو في بيوتِ الدعارةِ العادية.

ـ قضية التعصب الجنسوي الاجتماعي، الأسرة، المرأة والتعداد السكاني:

إنّ النظرَ إلى المرأةِ كجنسٍ بشريٍّ له فوارقُه البيولوجية، يَتَصَدَّرُ العواملَ الأساسيةَ للعَمى فيما يخصُّ الواقعَ الاجتماعي. إذ مِن المحالِ أنْ يَكُونَ الاختلافُ الجنسيُّ بمفردِه سبباً لأيةِ قضيةٍ اجتماعيةٍ كانت. فكيفما لا يتمُّ تناوُلُ ثنائيةِ كلِّ ذَرَّةٍ لأيِّ كائنٍ حيٍّ في الكون على أنها

مُعضِلة، كذا الثنائيةُ في وجودِ الإنسانِ أيضاً لا يُمكِن تعاطيها كقضية. أما الجوابُ على سؤالِ "لماذا الوجودُ ثنائيّ؟"، فلا يُمكِن إلا أنْ يكون فلسفياً. قد تبحثُ التحليلاتُ الأونطولوجيةُ (علم الوجود) عن جوابٍ لهذا السؤال (وليس القضية). أما جوابي، فكالتالي: لا يُمكِن تأمينَ وجودِ الوجودِ خارجَ إطارِ الثنائية. الثنائيةُ هي النمطُ الممكن للوجود. فحتى لو لَم تَكُن المرأةُ والرجلُ بحالِهما القائمة، وكانا منفردَين (لا قرينَ لهما)؛ فلن يستطيعا الخلاصَ مِن تلك الثنائية. هذا هو الحدثُ المسمى بالجنسانيةِ المزدوجة (الخِناثة). ينبغي عدمَ الاستغراب. لكنّ الثنائياتِ مَيَّالةٌ دوماً للتَكَوُّنِ المختلف. ولدى البحثِ عن برهانٍ فيما يتعلقُ بالذكاءِ الكونيّ المطلق Geist، بالمقدورِ البحث عنه في ميولِ هذه الثنائيةِ أساساً. كِلا طَرَفَي الثنائيةِ ليسا جيدَين أو سيئَين. بل هما مختلفان، لا غير. ويجب أنْ يَكُونا مختلفَين بالضرورة. فإذا ما تَماثَلَت الثنائيات، فمن المحالِ تَحَقُّق الوجود. وعلى سبيلِ المثال، مِن المستحيلِ عندئذٍ حلّ قضيةِ التناسلِ في الوجودِ الاجتماعيّ مِن خلالِ امرأتَين أو رَجُلَين. تأسيساً عليه، فسؤالُ "لماذا المرأةُ أو الرجل؟" لا قيمةَ له. وإذا كان لا بُدَّ مِن جوابٍ عليه، فبالمستطاعِ إعطاءَ جوابٍ فلسفيٍّ مفادُه أنّ الكونَ يجبُ أنْ يَتَكَوَّنَ هكذا بالضرورة (مُرغَماً، مَيَّالاً، عاقلاً، راغباً)، لا غير.

مِن هنا، فالبحثُ والتمحيصُ في المرأةِ باعتبارها كثافةَ العلاقاتِ الاجتماعية، ليس ذا معنى فحسب، بل ويتسمُ بأهميةٍ قصوى مِن حيث تَخَطّي (تفكيك) العُقَدِ الاجتماعيةِ العمياءِ أيضاً. وبما أنّ الرؤيةَ الرجوليةَ السلطويةَ قد خُلِعَت عليها مِسحةٌ من المَناعةِ والحَصانة، فإنّ تحطيمَ العَمى المعنيّ بالمرأة بمثابةِ ضربٍ من تحطيمِ الذَّرَّة، إذ يتطلبُ بذلَ جهودٍ فكريةٍ عظمى وكسرَ شوكةِ الرجولةِ السلطوية. أما في جبهةِ المرأة، فينبغي تحليلَ وتفكيكَ المرأةِ المُنشَأةِ اجتماعياً في الأصل، والتي تَكادُ تَجعلُ مِن ذلك نمطاً وجودياً لها؛ وتحطيمَها بالمثل. فالإحباطاتُ المُعاشةُ في نجاحٍ أو فشلِ كلِّ كفاحاتِ الحريةِ والمساواةِ والديمقراطيةِ والنضالاتِ الأخلاقيةِ والسياسيةِ والطبقية (العجز عن تجسيد اليوتوبيات والمناهج والمبادئ في الحياة العملية)، مشحونةٌ بآثارِ شكلِ العلاقةِ الحاكمة (السلطوية) التي لَم تتحطم (فيما بين المرأة والرجل). ذلك أنّ العلاقاتِ المُغَذِّيةَ لشتى أنواعِ اللامساواةِ والعبوديةِ والاستبداد والفاشيةِ والعسكرتاريةِ تستقي مصدرَها العينَ مِن شكلِ العلاقةِ ذاك. بالتالي، إذا كُنّا نَوَدُّ إضفاءَ السَّرَيانِ الذي لا يُسَبِّبُ خيبةَ الأملِ والإحباطَ فيما يتعلقُ بالكلماتِ التي طالما يَدُورُ الحديثُ عنها، مِن قَبيلِ المساواة والحرية والديمقراطية والاشتراكية؛ فينبغي حينها تفكيكَ وتمزيقَ شبكةِ العلاقاتِ المنسوجةِ حولَ المرأة، والتي هي قديمةٌ

بقدرِ قِدَمِ علاقةِ الطبيعةِ والمجتمع. وفيما خلا ذلك، ما مِن سبيلٍ آخَر يؤدي إلى الحريةِ والمساواة (الملائمة للفوارق) والديمقراطيةِ الحقيقيةِ والأخلاق غيرِ الازدواجية.

منذ ظهورِ الهرميةِ أُضفِيَ المعنى على التعصبِ الجنسويّ كأيديولوجيةِ السلطة. إنه مرتبطٌ عن كثب بالتحولِ الطبقيّ والسلطويّ. كلُّ البحوثِ والمشاهداتِ الأثريةِ والأنثروبولوجية والراهنةِ تدلُّ على أنه ثمة مراحلُ كانت المرأةُ فيها منبعَ الاقتدار، وأنها استمرَّت مدةً طويلةً من الزمن. هذا الاقتدارُ ليس بسيطرةِ السلطةِ المتأسسةِ على فائضِ الإنتاج، بل بالعكس، إنه اقتدارٌ ينبعُ مِن العطاءِ والإنجاب، ويُعَزِّزُ الوجودَ الاجتماعي. ذلك أنّ الذكاءَ العاطفيَّ الذي لا يَبرَحُ قويَّ التأثيرِ لدى المرأة، له أواصرُه الوطيدةُ مع ذاك الوجود. وعدمُ احتلالِ المرأةِ مكاناً ملحوظاً في حروبِ السلطةِ المتأسسةِ على فائضِ الإنتاج، وكذلك نمطُ وجودِها الاجتماعي؛ إنما مرتبطان بوضعها هذا.

تشيرُ اللُّقى التاريخيةُ والمشاهَداتُ اليوميةُ بجلاءٍ ساطع إلى أنّ الرجلَ لَعِبَ دوراً ريادياً في تَطَوُّرِ السلطةِ المتمحورةِ حول النظامِ الهرميّ والدولتي. ولتحقيقِ ذلك كان ينبغي تَخَطّي وكَسرَ شوكةِ اقتدارِ المرأةِ المتنامي حتى آخِرِ مرحلةٍ مِن المجتمعِ النيوليتي. هذا وتُؤكِّدُ اللُّقى

التاريخيةُ والمشاهَداتُ اليوميةُ مرةً أخرى أنه تَمَّ خوضُ صراعاتٍ ضاريةٍ متنوعةِ الأشكالِ وطويلةِ المدى ضمن هذا السياق. والميثولوجيا السومريةُ بالأخص مُنيرةٌ للغاية، وكأنها تكادُ تَكُونُ ذاكرةَ التاريخِ والطبيعة الاجتماعية.

تاريخُ المدنيةِ هو تاريخُ خُسرانِ وضياعِ المرأةِ في الوقتِ نفسه. هذا التاريخُ بآلهته وعباده، بحُكامه وأتباعه، باقتصادِه وعلمه وفنه؛ هو تاريخُ رسوخِ شخصيةِ الرجلِ المسيطر. بالتالي، فخُسرانُ وضياعُ المرأةِ يعني التهاويَ والضياعَ الكبيرَ باسمِ المجتمع. والمجتمعُ المتعصبُ جنسوياً هو ثمرةُ هذا السقوطِ والخُسران. فالرجلُ المتعصبُ جنسوياً يتميزُ بِنَهَمٍ كبيرٍ لدى بسطِه نفوذَه الاجتماعيَّ على المرأة، لدرجةِ أنه يُحَوّلُ أيَّ تَماسٍّ معها إلى استعراضٍ للسيطرة. إذ بُسِطَت علاقةُ السلطةِ باستمرار على ظاهرةٍ بيولوجيةٍ كالعلاقةِ الجنسية. فلا يَنسى الرجلُ بتاتاً أنه يُضاجِعُ المرأةَ جنسياً بنشوةِ الانتصارِ عليها. لقد كَوَّنَ عادةً جِدَّ وطيدةٍ على هذا الصعيد، وابتَدَع الكثيرَ من العباراتِ مثل: "تَمَكَّنتُ منها"، "أَنهَيتُ أمرَها"، "العاهرة"، "لا تُنقِصْ المَنيَ من رَحمِها، ولا العصا عن ظهرِها!"، "الفاحشة، المومِس"، "إنه صبيٌّ كالبنت"، "إذ ما أَطلَقتَ عِنانَ ابنتِكَ، فستَهربُ إلى الطَّبَّالِ أو الزَّمَّار"، و"اعقِلْها فوراً" وغيرها مِن القصصِ غيرِ المعدودةِ التي يُضرَبُ بها

المَثَل. ساطعٌ سطوعَ الشمسِ كيف تُؤَثِّرُ العلاقةُ بين الجنسويةِ والسلطةِ ضمن المجتمع. فحتى في يومنا الراهنِ يَتَمَتَّعُ الرجلُ بحقوقٍ لامَعدودةٍ على المرأة، بما فيها "حقُّ القتل"؛ كواقعٍ سوسيولوجيٍّ قائم. وتُمارَسُ تلك الحقوقُ يومياً. بالتالي، فالعلاقاتُ تتسمُ بطابعِ الاعتداءِ والاغتصابِ بنسبةٍ ساحقة.

أُنشِئَت الأسرةُ كدولةِ الرجلِ الصغيرةِ بموجبِ هذا المنظورِ الاجتماعي. وما الرسوخُ المستمرُّ للمؤسسةِ المسماةِ بالأسرة بنمطها الحاليِّ على مَرِّ تاريخِ المدنية، إلا بسببِ القوةِ التي تُزَوِّد بها أجهزةَ السلطةِ والدولة. **أولاً؛** يتمُّ فرض التَحَوُّلِ السلطويّ على الأسرةِ بالتمحورِ حول الرجل، لِتغدوَ خليةَ مجتمعِ الدولة. **ثانياً؛** يتمُّ ضمان عملِ المرأةِ فيها بلا حدود أو مقابل. **ثالثاً؛** تُنشِئُ الأولادَ بغرضِ تأمينِ الحاجةِ السكانيةِ اللازمة. **رابعاً؛** تؤدي دورَ النموذجِ في نَشرِ السقوطِ والتَّرَدِّي والعبوديةِ بين صفوفِ المجتمعِ بأكمله. في الحقيقة، الأسرةُ بمضمونِها هذا تُعَدُّ أيديولوجيا. إنها المؤسسةُ التي نَشَطَت فيها الأيديولوجيةُ السلالاتية. فكلُّ رجلٍ في الأسرةِ ينظرُ إلى نفسه وكأنه صاحبُ مَملَكة. للأيديولوجيةِ السلالاتيةِ تلك تأثيرُها البليغُ المُتَسَتِّرُ وراء النظرِ إلى الأسرةِ كواقعٍ جدِّ هام. وبقدرِ ما يزدادُ عددُ النساءِ والأطفالِ في الأسرة، يَتَمَتَّعُ الرجلُ بالضمانِ والشرفِ بالمثل. مِن

المهمّ أيضاً تقييمَ الأسرةِ بوضعها الحاليّ كمؤسسةٍ أيديولوجية. فإذ ما سَحَبتُم المرأةَ والأسرةَ بوضعهما القائمِ مِن تحتِ نظامِ المدنية، أي السلطة والدولة؛ فلن يتبقى إلا النذرُ القليلُ باسمِ النظام. إلا أنّ ثمنَ هذا الطرازِ هو نمطُ وجودِ المرأةِ المؤلمِ والبائسِ والمقهورِ والمتردي والمهزومِ في ظلّ حربٍ دائمةٍ منخفضةِ الشدةِ ولا هوادةَ فيها. وكأنه "احتكارُ الرجل" المُسَلَّطُ على عالَمِ المرأةِ كسلسلةٍ احتكاريةٍ ثانيةٍ موازيةٍ ومشابهةٍ لِما فَرَضَته احتكاراتُ رأسِ المالِ على المجتمعِ طيلةَ تاريخِ المدنية. بل وهو الاحتكارُ الأعتى والأقدم عمراً. مِن هنا، فتقييمُ وجودِ المرأة بِعالَمِ المستَعمَرةِ الأقدم، سيؤدي إلى نتائجَ أكثر واقعية. وربما من الأصحّ نَعتَ النساءِ بأقدمِ شعبٍ مستعمَرٍ لَمْ يصبح أُمّة.

أما الحداثةُ الرأسمالية، ومثلما لَم تُصَيِّرْ الوضعَ المتوارَثَ حراً تَسُودُه المساواةُ رغمَ كلِّ التزييناتِ الليبراليةِ البراقة، فقد أضافت إليه وظائفَ جديدةً على عبءِ المرأة، فأَقحَمَتها في وضعٍ أشدّ وطأةً مِن سابقه. فالأوضاعُ مِن قبيل: العاملة الأرخص، عامِلة المنزل، العاملة المجانية، العاملة المرنة، والخادمة؛ تشير إلى وضعٍ أَشَدَّ وطأة. وفوق هذا، تَجَذَّرَ استغلالُها أكثر فأكثر ككائنٍ أو كأداةٍ مُفَضَّلَةٍ في الإعلامِ المُصَوَّرِ والدردشةِ والدعايات. فحتى جَسَدُها يُبقى عليه ضمن مستوى السلعةِ التي لا غِنى لرأسِ المالِ عنها، كونَها أداةَ الاستغلالِ الأكثر تنوعاً. إنها

أداةُ الدعايةِ المُثيرة على الدوام. وباقتضاب، هي أكثرُ ممثلي العبوديةِ العصريةِ عطاءً. فهل يُمكِن تَصَوُّرَ سلعةٍ أفضلُ وأثمنُ مِن العبدِ الذي يَدُرَّ الأرباحَ الطائلة، ويَكُونُ أداةَ متعةٍ لامحدودةٍ في آنٍ معاً؟

القضيةُ السُكَّانيةُ على علاقةٍ كثيبةٍ مع التعصبِ الجنسويّ والأسرةِ والمرأة. فسكانٌ أكثر يعني رأسَ مالٍ أكبر. و"امرأةُ المنزل" هي مصنعُ السكان. ويُمكِنُنا تسميتَها بمصنعِ إنتاجِ البضائع، أي "الذُّرِّيَّة" الأثمن مما يحتاجه النظامُ بشدة. وللأسفِ الشديد، أُقحِمَت الأسرةُ في هذا الوضعِ في كنفِ السيطرةِ الاحتكارية. وبينما يُفرَضُ اجترارُ كلِّ المصاعبِ والمشقاتِ على المرأة، فإنّ قيمةَ هذه السلعة هي أنها الهديةُ الأثمن المُهداةُ للنظام. والتزايدُ السكانيُّ يُهلِكُ ويُنهِكُ المرأةَ بالأكثر. الأمرُ كذلك في أيديولوجيةِ السلالاتِ أيضاً. فالنزعةُ العائلية، التي تُمَثِّلُ الأيديولوجيةَ المُفَضَّلةَ للحداثة، هي المرحلةُ الأخيرةُ التي بَلَغَتها السلالاتية. كلُّ هذه الأمورِ أيضاً تتكاملُ زيادةً عن اللزوم مع أيديولوجيةِ الدولتيةِ القومية. فما الذي عَساهُ يَكُونُ أثمن مِن تنشئةِ الأولادِ باستمرار لأجلِ الدولةِ القومية؟ فالمزيدُ مِن سكانِ الدولةِ القوميةِ يعني المزيدَ مِن القوة. وهذا ما مفادُه أنّ ما يَقبَعُ وراءَ الانفجارِ السكانيّ ليس سوى المصالحُ الحياتيةُ لاحتكاراتِ رأسِ المالِ والرجلِ المنَظَّمة بِتَراصّ. بمعنى آخر، فكلُّ المشقات، القهر، الإهانة، الآلام،

الاتهامات، الحرمانِ والمجاعةِ مِن نصيبِ المرأة؛ بينما مكاسِبُها ومُتعَتُها مِن نصيبِ "سيدها" ورأسماليّها. ما مِن عصرٍ في التاريخِ تَجَرَّأَ على إبداءِ القدرةِ أو الخبرةِ في استخدامِ المرأةِ كأداةٍ للاستغلال مِن مناحيَ كثيرةٍ بقدرِ راهننا. إنّ المرأةَ تَعيشُ أحرجَ فتراتِ تاريخها، مِن حيث كونِها أولَ وآخِرَ مستعمَرة.

بَيْدَ أنّ شَراكةَ الحياةِ المُنَسَّقةَ مع المرأةِ بفلسفةٍ مفعمةٍ بروحِ الحريةِ والمساواة والديمقراطيةِ الجذرية، تَمتَلِكُ الكفاءةَ التي تُخَوِّلُها لتأمينِ أعلى مستوياتِ الكمالِ في الجمالِ والفضيلةِ والصواب. أنا شخصياً أرى الحياةَ مع المرأةِ ضمن الأوضاعِ القائمة مُعضِلةً إشكالية، بقدرِ ما هي قبيحةٌ وسيئةٌ وخاطئة. والحياةُ مع المرأةِ في ظلِّ الأوضاعِ القائمة، هي من أكثرِ المواضيعِ التي تَضعُفُ فيها جرأتي منذ الطفولة. ذلك أنّ موضوعَ البحثِ هو حياةٌ تتطلبُ المساءلةَ في غريزةٍ وطيدةٍ للغاية كالغريزةِ الجنسية. فالغريزةُ الجنسيةُ إكرامٌ لأجلِ ديمومةِ الحياة. وهي معجزةُ الطبيعةِ التي تستحقُّ التقديس. لكنّ احتكارَ رأسِ المالِ والرجلِ قد لَوَّثَ المرأة، لدرجةِ أنّ هذه المهارةَ التي تُعَدُّ معجزةَ الطبيعةِ قد صُيِّرَت مؤسسةً مُنحَطَّةً بالأكثر، وبمثابةِ "مصنعِ الذُّرِّيَّة" المنتجِ للسلع. وبينما يُقلَبُ المجتمعُ رأساً على عقب بهذه السلع، فإنّ البيئةَ أيضاً تَشهَدُ الانهيارَ لحظةً بلحظة تحت وطأةِ التضخمِ السكانيّ (تعداده حالياً ستة

مليارات؛ فلنَتَصَوَّر البيئةَ لدى بلوغِه عشرة مليارات أو خمسين ملياراً إنْ استمرَّ بهذه الوتيرة). لا ريب أنّ العيشَ مع امرأةٍ وأطفال يُعتَبَرُ في جوهره حَدَثاً مقدساً، ومؤشِّراً على أنّ الحياةَ لن تنضب، مما يُشعِرُ بالخلود. أَو ثمة شعورٌ أثمن مِن ذلك؟ فكلُّ نوعٍ يحيا نشوةَ التطلعِ إلى الخلودِ انطلاقاً مِن هذه الحقيقة. لكنّ هذا الوضعَ لدى إنساننا الراهنِ بالأخص، يُعاشُ في المستوى الذي قالَ فيه أحدُ الشعراء "ذُرِّيَّتُنا بَلاءٌ على رؤوسنا". مِن هنا، محالٌ إنكار كَونِنا – مرةً أخرى – وجهاً لوجه أمام أفدحِ رذالةٍ وقُبحٍ وخطأٍ لاحتكارِ رأسِ المالِ والرجل، والذي يتعاكسُ مع الطبيعتَين الأولى والثانية.

ما شُيِّدَ بِيَدِ الإنسانِ يُمكِن هدمَه بِيَدِ الإنسان. فلا قانونُ الطبيعةِ موجودٌ هنا، ولا القَدَرُ المكتوب. بل موضوعُ الحديثِ هو الترتيباتُ الواجب تحطيمَها، والتي تُشَكِّلُ أيدي الحياةِ السرطانيةِ والهرمونيةِ للعصاباتِ والاحتكاراتِ والرجلِ القويِّ الماكر. لَطالما شَعَرتُ مِن الصميمِ بعُمقِ تَفاهُمِ ثنائيِّ الحياة الخارقِ كلياً في الكون (حسبما هو معلوم). وأبدَيتُ أولاً الجرأةَ على التفكيرِ مع المرأة، ثمَّ النقاشَ معها حولَ مكانِ وزمانِ ومقدارِ الفسادِ الموجود، وكيفيةِ تلافيه؛ ووضعَ أهميةِ ذلك في مقدمةِ كافةِ العلاقات. دون أدنى شك، فالمرأةُ القوية، المُفَكِّرةُ العاقلة، الفاضلة، الجميلة، التي تَتَّخِذُ القراراتِ الصائبة، وبالتالي تَجعَلُني معجَباً

بها بِتَخَطّيها إياي، والتي يُمكِن أنْ تَكُونَ مُحاوِراً لي؛ ستَكُونُ مِن أحجارِ الزاويةِ في بحثي الفلسفيّ. ولَطالما آمنتُ بأنّ ألغازَ تَدَفُّقِ الحياةِ في الكونِ ستَجِدُ معناها مع هذه المرأةِ بجانبها الأفضل والأجمل والأصح. ولكني آمنتُ أيضاً بأخلاقي التي لا تَسمحُ بتاتاً بمُشاطرةِ طرازٍ وجودي مع بضاعةِ "الرجل ورأس المال" المنتصبةِ أمامي، أي مع "هرمز ذي التسعين ألفِ زوج"؛ ولدرجةٍ لن يَقدِرَ عليها أيُّ رجلٍ كان. حينها، قد يَكُونُ مصطلحُ "علم المرأة" Jineoloji جواباً أفضل للهدف، وبِما يتعدى نطاقَ الفامينية.

الفامينية: تَمَرُّدُ أقدمِ المستعمَرات:

مصطلحُ الفامينية، الذي يعني الحركةَ النسائية، قد يؤدي إلى مزيدٍ من العُقم، نظراً لأنه بعيدٌ عن توصيفِ قضيةِ المرأةِ بِدِقةٍ تامة، ولِتَصويرِه الرجولةَ طرفاً مضاداً. فكأنه يَعكِسُ معنى يَدُلُّ على أنها المرأةُ المسحوقةُ التابعةُ للرجلِ المهيمنِ وحسب. بَيْدَ أنّ واقعَ المرأةِ أوسعُ نطاقاً بكثير. إذ يَشتَمِل على معانيَ ذاتِ أبعادٍ اقتصاديةٍ واجتماعيةٍ وسياسيةٍ شاملةٍ تتعدى نطاقَ الجنسية. فإذ ما أَخرَجْنا مصطلحَ الاستعمارِ من إطارِ البلدِ والأمة، واختَزَلناه إلى المجموعاتِ البشرية، فبمستطاعنا – بكلِّ يُسر – تعريفَ وضعِ المرأةِ بأنها أقدمُ مستَعمَرةٍ

على الإطلاق. ففي حقيقةِ الأمر، ما مِن ظاهرةٍ مجتمعيةٍ شَهِدَت الاستعمارَ روحاً وجسداً بقدرِ ما عليه المرأة. ينبغي الفهمَ بأنه تم الإمساكُ بالمرأةِ ضمن وضعٍ مستَعمَرةٍ لا يُمكِنُ رسمَ حدودِها بسهولة.

السُّطُورُ المُتَطَرِّقَةُ إلى المرأة لدى حديثِها عن الرجولةِ التي تَرَكَت بصماتِها على علومِ الاجتماعِ مثلما تَرَكَتها على كافةِ العلومِ الأخرى؛ مشحونةٌ بالمواقفِ الدعائيةِ التي لا تَمَسُّ الواقعَ بتاتاً. فوضعُ المرأةِ الحقيقيُّ ربما طُمِسَ بهذه العباراتِ أربعين ضعفاً مما عليهِ حجبُ التمايُزِ الطبقيِّ والاستغلالِ والقمعِ والتعذيبِ القائم في تاريخِ المدنية. من هنا، فمصطلحُ عِلمِ المرأة jineoloji قد يَرمي بنحوٍ أفضل إلى الهدفِ المأمولِ عوضاً عن اصطلاحِ الفامينية. فالظواهرُ التي سوف يُبرِزُها عِلمُ المرأة لا بدَّ أنها لن تَكُونَ أقلَّ واقعيةً مما عليه العديدُ من الأقسامِ العلميةِ المنضويةِ تحت فروعِ علمِ الاجتماعِ من قَبيلِ علم اللاهوت وعلم الأُخرَوِيّات وعلمِ السياسة والبيداغوجيا[1] وهَلُمَّ جَرًّا. وكونُ المرأةِ تُشَكِّلُ القسمَ الأفسحَ من الطبيعةِ الاجتماعيةِ جسدياً ومعنىً أمرٌ لا يَقبَلُ الجدل. إذن، والحالُ هذه، لِمَ لا نَجعَلُ هذا الجزءَ الجدَّ هامٍّ

---

[1] **البيداغوجيا (Pedagogy):** مصطلح تربوي أصله يوناني، اختلف في تحديد تعريفه العديد من الفلاسفة. ولكنه عموماً يعني علم التربية وأصول التدريس. وقد نشأ عن المدارس الفلسفية ومدارس علوم النفس المختلفة (المترجِمة).

من الطبيعةِ الاجتماعيةِ موضوعاً ضمن حقولِ العلم؟ والسوسيولوجيا المتفرّعةُ إلى العديدِ من الحقولِ كالبيداغوجيا وصولاً إلى علمِ تنشئةِ الأطفالِ وتربيتهم، لا يُمكِنُ إيضاحَ عدمِ لجوئِها إلى تشكيلِ حقلِ علمِ المرأة، سوى بِكَونِها عباراتِ الرجولةِ المهيمنة، لا غير.

ستَبقى طبيعةُ المجتمعِ برمتها غيرَ مُنيرة، ما دامت طبيعةُ المرأةِ تَعُومُ في الظلامِ الدامس. فالتنويرُ الحقيقيُّ والشاملُ للطبيعةِ الاجتماعيةِ غيرُ ممكنٍ إلا بالتنويرِ الحقيقيّ والشاملِ لطبيعةِ المرأة. كما أنّ تسليطَ الضوءِ على وضعِ المرأةِ بدءاً من تاريخِ استعمارِها كأنثى إلى استعمارِها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وذهنياً؛ إنما سيُقَدِّمُ مساهماتٍ كبرى في تسليطِ الضوءِ على جميعِ مواضيعِ التاريخِ الأخرى، وعلى المجتمعِ الراهنِ بكافةِ جوانبه.

لا شك أنّ كشفَ النقابِ عن وضعِ المرأةِ هو أحدُ أبعادِ المسألة. والبُعدُ الأهمُّ معنيٌّ بقضيةِ التحررِ والخلاص. بمعنى آخر، فحَلُّ القضيةِ يتميزُ بأهميةٍ أكبر. لَطالما يُقالُ أن مستوى حريةِ المجتمعِ العامةِ متناسِبٌ طرداً مع مستوى حريةِ المرأة. المهمُّ هو كيفيةُ ملءِ جوفِ هذه العبارةِ الصحيحة. ذلك أن حريةَ المرأة ومساواتَها لا تُحَدِّدُ حريةَ المجتمعِ ومساواتَه فحسب. بل إنها تقتضي ترتيباتِ النظريةِ والمنهاجِ والتنظيمِ

والممارسةِ اللازمة. والأهم من ذلك يَدُلُّ على استحالةِ وجودِ السياسةِ الديمقراطيةِ بلا المرأة، بل وستبقى السياسةُ الطبقيةُ ناقصةً، وسيستحيل استتباب السلمِ وحماية البيئة حينذاك.

ينبغي إخراجَ المرأةِ من كونِها الأمَّ المقدسةَ والشرفَ الأساسيَّ والزوجةَ التي لا استغناءَ عنها ولا حياةَ بدونها، والبحثَ فيها بوصفِها مجموعاً كلياً من الذات والموضوع. بالطبع، يتوجبُ أولاً صونَ هذه البحوثِ من مَهزَلَةِ العشق. بل وينبغي أنْ يَستَعرِضَ البُعدُ الأهمُّ في البحوث تلك السفالاتِ الكبرى التي يتم حجبُها باسم العشق (وعلى رأسها الاغتصاب، الجريمة، الضرب، وآلاف الشتائم البذيئة التي لا تُساوي قرشاً). ومَقُولَةُ "كلُّ حروبِ الشرقِ – الغربِ قد نَشَبَت بسببِ المرأة" على حدِّ تعبيرِ هيرودوت، إنما توضِّحُ هذه الحقيقة. ألا وهي أنها باتت قَيِّمَةً كمُستعمَرة، ولأجلِ ذلك أصبَحَت موضوعَ الحروبِ الهامة. ومثلما أن تاريخَ المدنيةِ كذلك، فالحداثةُ الرأسماليةُ أيضاً تُمَثِّلُ استعمارَ المرأة الأشدَ وطأةً والأشملَ بأبعادِه ألفَ مرة. فهي تَنقُشُ ذلك على هويتها. إنها أمُّ جميعِ أنواعِ الكدح، وصاحبةُ الجهدِ المجانيّ، والعامِلَةُ بأبخسِ الأجور، والأكثر بطالةً، وهي مصدرُ الشهوةِ والقمعِ اللامحدودَين للزوج، وآلةُ إنجابِ الأطفالِ للنظام، والحاضِنَةُ المُرَبِّية، وأداةُ الدعاية، وأداةُ الجنسِ والإباحية. وهكذا دواليك تَطُولُ لائحةُ أَوجُهِ

استعمارِها واستغلالِها. لقد طَوَّرَت الرأسماليةُ آليةَ استغلالِ المرأةِ بما لا مثيلَ له في آليةِ أيِّ استغلالٍ آخَر. إن العودةَ مِراراً وتكراراً إلى وضعِ المرأة، ولو لم نَشَأْ ذلك، إنما تَبعَثُ على الألم. لكنْ، ما مِن لغةٍ أخرى للحقائقِ بالنسبةِ للمستَغَلّين المسحوقين.

لا ريب أنه ينبغي على الحركةِ الفامينيةِ أنْ تَكُونَ الحركةَ الأكثر راديكاليةً في مناهَضةِ النظامِ على ضوءِ هذه الحقائق. فالحركةُ النسائيةُ، التي يمكننا عَزوَ أصولِها بحالتِها العصريةِ إلى الثورةِ الفرنسيةِ، قد وَصَلَت يومَنا الراهنَ بعد مرورِها بعدةِ مراحل. حيث تم الهَرَعُ وراءَ المساواةِ القانونيةِ في المرحلةِ الأولى. هذه المساواةُ التي لا تعني الكثير، كادت تتحقَّقُ بِرَواجٍ شائعٍ في يومنا الحاضر. ولكن، ينبغي الإدراكَ جيداً أنها خاويةُ المضمون. إذ ثمةَ مستجداتٌ شكليةٌ في حقوقِ الإنسان، مثلما الأمرُ في الحقوقِ الاقتصاديةِ والاجتماعيةِ والسياسيةِ والحقوقِ الأخرى. فالمرأةُ حرةٌ ومتساويةٌ مع الرجلِ ظاهرياً. بينما أهمُّ أشكالِ الضلالِ والخداعِ مخفيٌّ في ذاك النمطِ من المساواةِ والحرية. فحريةُ المرأةِ ومساواتُها وديمقراطيتُها الأسيرةُ والمُستَثْمَرَةُ بعبوديةٍ قصوى ذهنياً وجسدياً في جميعِ الأنسجةِ الاجتماعيةِ على مرّ مراحلِ الهرميةِ والمدنيةِ برمتِها، وليس في غضونِ الحداثةِ الرسميةِ فحسب؛ إنما تقتضي الأنشطةَ النظريةَ الشاملةَ

للغاية، والصراعاتِ الأيديولوجية، والنشاطاتِ النظاميةَ والتنظيمية، والأهم من ذلك أنها تتطلبُ الممارساتِ الوطيدة. ومن دونِ كلِّ ذلك، فالفامينيةُ والنشاطاتُ النسائيةُ لن تَذهبَ في معناها أبعدَ من كونها فعالياتٍ نسائيةً ليبراليةً تسعى إلى الترويحِ عن النظامِ القائم.

في حالِ تَطَوُّرِ عِلمِ المرأة، سيَكُونُ توضيحُ حلِّ قضاياها بمثالٍ مفيداً إلى حدٍّ بعيد. ألا وهو ضرورة فهمِ أنّ غريزةَ الجنسِ تتصدرُ أشكالِ المعرفةِ الأسحق قِدَماً. فهي تلبيةٌ لحاجةِ الحياةِ في الاستمرارِ بوجودها. فاستحالةُ خلودِ الفردِ قد حَثَّته على الحلِّ بتطويرِ طاقةِ إعادةِ إنتاجِ ذاته ضمن شخصٍ آخر. والشيءُ المسمى بالغريزةِ الجنسيةِ يُشيرُ إلى تأمينِ هذه الطاقةِ لسيرورةِ الحياةِ من خلالِ التوالُدِ ضمن الظروفِ المناسِبة. إنها شكلٌ من الحلِّ إزاءَ الموتِ وخطرِ انقراضِ النسل. فانشطارُ الخليةِ الأولُ يعني تخليدَ الخليةِ الأولى المُنفَرِدَةِ بإكثارِها لذاتِها بالتكاثر. وإذ ما عَمَّمنا ذلك، فهو حَدَثُ جنوحِ الكونِ إلى الخلود، بتنويعِه وإكثارِ ذاته المتواصلِ للاستمرار في الحياةِ الحيويةِ حيالَ الفراغِ والعَدَمِ الساعي لابتلاعه.

الواحدُ أو الفردُ الذي يَستَمِرُّ فيه هذا الحدثُ الكونيُّ هو المرأةُ بالأغلب. فالتكاثُرُ يتحققُ في جسدِ المرأة. بينما دورُ الرجلِ في هذا الحدثِ ثانويٌّ

لأقصى الدرجات. بناءً عليه، فكَونُ كاملِ المسؤوليةِ يَقَعُ على كاهلِ المرأةِ في حدثِ الاستمرارِ بالنسلِ، أمرٌ مفهومٌ علمياً. علماً أنّ المرأةَ لا تَقتَصِرُ على حملِ الجنين في بطنها وتنشئته وتوليده فقط. بل تكادُ طبيعياً تَحمِلُ مسؤوليةَ العنايةِ به حتى مماته. إذن، والحالُ هذه، فالنتيجةُ الأولى الواجب علينا استنباطَها من هذا الحدثِ هي ضرورةُ أنْ تَكُونَ المرأةُ صاحبَ الكلمةِ الفصلِ بصددِ جميعِ العلاقاتِ الجنسية. ذلك أنَّ كلَّ علاقةٍ جنسيةٍ تَجلبُ معها مشاكلَ كامنةً يستعصي على المرأة تَحَمُّلها. يتوجبُ الإدراكَ أن المرأةَ التي تُنجِبُ عشرةَ أطفالٍ تَؤولُ جسدياً، بل وحتى روحياً إلى حالاتٍ أسوأ من الموت.

نظرةُ الرجلِ إلى الجنسِ أكثرُ انحرافاً ولامبالاة. وللجهالةِ وتعميةِ السلطةِ دورُهما في ذلك بالدرجةِ الأولى. فضلاً عن أنّ امتلاكَ الكثيرِ من الأولادِ تَزامُناً مع الهرميةِ ودولةِ السلالةِ دليلٌ على القوةِ التي لا غنى عنها بالنسبةِ للرجل. فكثرةُ الأبناءِ ليست من أجلِ استمرارِ النسلِ وحسب، بل وتُعتَبَرُ ضماناً لبقائه سلطةً ودولة. وعدمُ خُسرانِ الدولةِ التي هي بمثابةِ احتكارِ المُلك، مرتبطٌ بضخامةِ السلالة. هكذا تُصَيَّرُ المرأةُ أداةً لإنجابِ الكثيرِ من الأبناءِ في سبيلِ الوجودِ البيولوجيِّ والسلطويِّ والدولتيِّ على السواء. بذلك تَكُون أرضيةُ الاستعمارِ المُرَوِّعِ بالنسبةِ للمرأةِ قد رُصِفَت ارتباطاً بالطبيعتَين الأولى والثانية.

من المهم للغاية تحليلَ تهاوي المرأةِ بالترابُطِ مع هاتَين الطبيعتَين. لا داعيَ للإسهابِ كثيراً في التنويهِ إلى استحالةِ بقاءِ المرأةِ متينةً ونشيطةً وغيرَ مُنهَكَةِ القوى لمدةٍ طويلةٍ روحياً وجسدياً تحت وطأةِ وضعِ ثنائيةِ الطبيعةِ تلك. فالانهياران الجسديُّ والروحيُّ يتطوران باكراً بشكلٍ متداخلٍ، ويؤدي إلى انتهاءِ المرأةِ بحياةٍ أليمةٍ وقصيرةٍ وقاهرةٍ مقابلَ تأمينِ سيرورةِ حياةِ الآخَرين. من الأهميةِ بمكان تحليلَ وقراءةَ تاريخِ المدنيةِ والحداثةِ تأسيساً على هذا الواقع.

لِنَدَعْ فداحةَ القضيةِ بالنسبةِ للمرأةِ جانباً. ذلك أنّ بُعدَ التضخمِ السكانيّ بإفراط، أي القضيةِ الديموغرافيةِ يَفرُضُ نفسَه بتأثيراتِه الأشدّ وطأةً على كلِّ الطبيعةِ الاجتماعيةِ والمحيطِ الأيكولوجيّ بأكمله. إحدى أهمِّ العِبَرِ الواجبِ استخلاصَها بالنسبةِ لعِلمِ المرأةِ أو علوم الاجتماع برمتها على السواء، إنما تتجسد في حقيقةِ ووضعِ عدمِ الاستمرارِ بالتكاثرِ السكانيّ، وعدم تضخيمه أو تصغيره في بعض الحالاتِ النادرةِ بأسلوبِ "المعرفةِ الغرائزية". فمساندةُ الاستمرارِ بالنسلِ من خلالِ أسلوبٍ هو الأكثر بدائيةً من قبيل الغريزةِ الفطريةِ، ومؤازرتُه بالأساليب العلميةِ المُطَوَّرةِ على مرّ تاريخِ المدنيةِ والحداثة؛ إنما هو الدافعُ الأساسيُّ وراءَ التزايُدِ السكانيّ المُفْرِط. فاستمرارُ النوعِ البشريّ بوجودِه كطبيعةٍ اجتماعيةٍ مُقتَصِراً على الأساليبِ الغرائزيةِ،

وبالأخص بدفعِ وتحفيزِ الغريزةِ الجنسيةِ؛ إنما يُعَبِّرُ عن وضعٍ جدِّ متخلف. فمستوى الذكاءِ والثقافةِ يَبسطُ طاقاتِ المعرفةِ القادرةِ على الاستمرارِ بكياناتٍ اجتماعيةٍ من نوعيةٍ أرقى. أي أنّ الأفرادَ والجماعات قادرون على إحياءِ أنفسِهم لأطولِ مدةٍ ممكنةٍ من خلالِ مستوى ذكائهم وثقافاتهم والمؤسساتِ الفلسفيةِ والسياسية. بالتالي، لا يبقى أيُّ معنى لسيرورةِ النسلِ بالتكاثرِ عن طريقِ الغريزةِ الجنسية. فثقافةُ الإنسانِ وذكاؤه قد تَخَطَّيا هذا الأسلوبَ منذ زمنٍ بعيد. بناءً عليه، فمبدأُ الربحِ لدى المدنيةِ والحداثة هو المسؤولُ أساساً عن هذه البدائية. لا ريب أن الإفراطَ في التزايُدِ السكانيّ **إفراطٌ في الاحتكارِ والسلطة**. وهذا بدوره ما يُعادِلُ الإفراطَ في **الربحِ الأعظمي**. إنّ التكاثرَ المُفْرِطَ لدى النوعِ البشريّ طيلةَ التاريخ، وبُلوغَه ليس بالمجتمعِ وحسب، بل وببيئتِه وطبيعتِه أيضاً إلى شفيرِ الهاويةِ والفناءِ؛ إنما هو بالتأكيد حصيلةُ **التكديسِ التراكُمِيّ لرأسِ المالِ والسلطة**، وبالتالي ثمرةُ **قانونِ الربحِ الأعظمي**. بينما جميعُ المؤثِّراتِ والأسبابِ الأخرى تؤدي دوراً ثانوياً من الدرجةِ الثانية.

والحالُ هذه، ينبغي أنْ تَكُونَ المسؤوليةَ الأساسيةَ على عاتِقِ المرأةِ فيما يتعلقُ بحلِّ قضيةِ المرأةِ المُكتَسِبَةِ أبعاداً عملاقةً منذ الآن، وبحلِّ القضيةِ الديموغرافيةِ التي تُعَدُّ السبيلَ الأوليَّ لِسَدِّ الطريقِ أمامَ الدمارِ

الأيكولوجي. والشرطُ الأولُ في ذلك هو حريةُ ومساواةُ المرأةِ تماماً، وحقُّها في مُزاوَلَةِ السياسةِ الديمقراطيةِ كلياً، وحقِّها في أنْ تَكُونَ صاحبةَ الإرادةِ والكلمةِ الحاسمةِ في جميعِ العلاقاتِ المعنيةِ بالجنس. وفيما خلا هذه الحقائق، لا يمكن تحقيقَ خلاصِ وحريةِ ومساواةِ المرأةِ والمجتمعِ والبيئةِ بكلِّ معانيها، كما لا يَحتَمِلُ تشكيلَ السياسةِ الديمقراطيةِ والسياسةِ الكونفدراليةِ طبعاً.

كما تؤدي المرأةُ دوراً حياتياً ومصيرياً من حيث أخلاقياتِ وجمالياتِ الحياةِ على ضوءِ الحريةِ والمساواةِ والدمقرطة، كَونها العنصرَ الأصليَّ للمجتمعِ الأخلاقيِّ والسياسي. علمُ الأخلاقياتِ والجمالِ جزءٌ لا يتجزأ من علمِ المرأة. ولا جدال بشأن أن المرأة ستُحقِّقُ انفتاحاً وتطوراتٍ عظيمةً في جميعِ ميادينِ الأخلاقيات والجماليات كقوةٍ فكريةٍ وتطبيقيةٍ على السواء، بِحُكمِ مسؤوليتِها الثقيلةِ في الحياة. فأواصرُ المرأةِ مع الحياةِ شاملةٌ أكثر بكثير مقارنةً مع الرجل. ورُقِيُّ بُعدِ الذكاءِ العاطفيِّ متعلقٌ بذلك. بالتالي، فعلمُ الجمالِ موضوعٌ وجوديٌّ بالنسبةِ للمرأة، كَونَه يعني تجميلَ الحياة. ومسؤوليةُ المرأةِ أوسعُ نطاقاً على الصعيدِ الأخلاقيِّ أيضاً (نظرية الأخلاق وعلم الجمال = نظرية الجمال). إنّ تَصَرُّفَ المرأةِ بمزيدٍ من الواقعيةِ وروحِ المسؤوليةِ على صعيدِ المجتمعِ الأخلاقيِّ والسياسيِّ أمرٌ نابعٌ من طبيعتها، وذلك من

حيث تقييم وتشخيص وإقرارِ الجوانب الحسنة والسيئة من تعليمِ الإنسان وتربيته، وأهميةِ الحياةِ والسلم، وسوء الحرب وهَولِها، ومعايير الأحَقِّيَّةِ والعدالة. وبطبيعةِ الحال، أنا لا أتحدثُ عن المرأةِ الدُّميَةِ بِيَدِ الرجل وظِلِّه. بل موضوعُ الحديثِ هنا هو المرأةُ الحرةُ المتبَنِّيةُ للمساواةِ والدمقرطة.

سيَكُونُ من الأصحِّ تطويرَ علمِ الاقتصادِ أيضاً كجزءٍ من علمِ المرأة. فالاقتصادُ شكلُ نشاطٍ اجتماعيّ أدت فيه المرأةُ دوراً أصلياً منذ البداية. والاقتصادُ ذو معانيَ مصيريةٍ بالنسبةِ للمرأة، بِحُكمِ مسؤوليتِها في قضيةِ تنشئةِ الأطفال. علماً أنّ معنى لفظ الاقتصاد ECO-NOMY هو "قانون المنزل، قواعد ارتزاق وإعاشة المنزل". واضحٌ أنّ هذا أيضاً من نشاطاتِ المرأةِ الأساسية. تَجَسَّدَت أكبرُ ضربةٍ لَحِقَت بالحياةِ الاقتصاديةِ في إخراجِ الاقتصادِ من يدِ المرأة، وتسليمه إلى يدِ المسؤولين الذين يتصرفون كالأغواتِ من قَبيلِ المُرابِين والتُّجَّارِ والمستَثمِرين وأصحاب المالِ والسلطةِ والدولة. الاقتصادُ الموضوعُ في يَدِ القوى المضادةِ للاقتصاد يتم تصييرُه هدفاً أولياً للسلطةِ والعسكرتاريةِ بسرعةِ البرق، متحَوِّلاً بذلك إلى عاملٍ رئيسيٍّ في نشوبِ الحروبِ والنزاعاتِ والصِّدَاماتِ والأزماتِ اللامحدودةِ على مرِّ تاريخِ المدنيةِ والحداثةِ برمته. الاقتصادُ في يومنا الراهن قد باتَ ساحةً

لألاعيبِ مَن لا علاقةَ لهم بالاقتصاد، يَعُوثُون فيها ويَنهَبون ويَسلبون القيمةَ الاجتماعيةَ بِنَهمٍ لا يعرفُ حدوداً من خلالِ التلاعبِ بِقِطَعٍ وَرَقِيَّةٍ وبأساليبِ أنكى من القمار. أي أنّ المرأةَ طُرِدَت تماماً من مِهنَتِها المقدَّسةِ التي صُيِّرَت ساحةً للبورصاتِ وميادينِ الرِّبا والتلاعُبِ بالأسعار، ومعامِلَ لإنتاجِ آلاتِ الحروب ووسائلِ المواصَلاتِ التي تَجعَلُ البيئةَ لا تُطاقُ والمنتوجاتِ الكماليةِ التي لا علاقةَ لها بحاجاتِ الإنسانِ الأوليةِ ولا نفعَ منها سوى إدرار الربح.

جليٌّ بسطوع أنّ حركةَ الحريةِ والمساواةِ والديمقراطيةِ النسائيةَ، التي تستندُ إلى علمِ المرأةِ المحتوي على الفامينيةِ أيضاً ضمن ثناياه؛ ستؤدي دوراً رئيسياً في حلِّ القضايا الاجتماعية. ينبغي عدم الاكتفاءِ بانتقادِ الحركاتِ النسائيةِ البارزةِ في الماضي القريب، بل وتوجيه الانتقاداتِ اللاذعةِ لتاريخِ المدنيةِ والحداثةِ اللتَين تسبَّبَتا في تهميشِ وخسارةِ المرأة أكثر. وإذ ما كانت مسألةُ وقضيةُ وحركةُ المرأة تكادُ تَكونُ معدومةً في العلوم الاجتماعية، فالمسؤوليةُ الأساسيّةُ في ذلك تُعزى إلى الذهنيةِ المهيمنةِ للمدنيةِ والحداثة وبُناها الثقافيةِ المادية. قد تُقَدَّمُ المساهماتُ إلى الليبراليةِ بالتناولِ القانونيّ والسياسيّ الضيقِ للمساواة. ولكن، من المستحيل آنئذٍ تأمينَ تحليلِ القضيةِ كظاهرة، فما بالكم بِحَلِّها عبر هكذا مواقف؟ إن الزعمَ بِكَونِ الحركاتِ الفامينيةِ

الحاليةِ تَحَوَّلَت إلى قوى منقطعةٍ عن الليبراليةِ ومضادةٍ للنظام سيَكُون خداعاً للذاتِ، لا غير. إنْ كانت الراديكاليةُ إحدى قضايا الفامينيةِ الرئيسيةِ مثلما يُقال، فمن الضروريّ حينذاك – وقبل أيّ شيءٍ آخَر – أنْ تُديرَ ظهرَها وتَقطَعَ أواصرَها مع إدماناتِ وسلوكياتِ الليبراليةِ الجذريةِ وحياتِها وأنماطِها الفكريةِ والعاطفية؛ وأن تُحَلِّلَ عدوَّ المرأة المتمثلَ في المدنيةِ والحداثةِ اللتَين تَقِفان خَلفَها. هذا وينبغي عليها السير على سُبُلِ الحلِّ القَيِّمِ بالتأسيس على ذلك.

على العصرانيةِ الديمقراطيةِ الإدراكَ أنَّ طبيعةَ المرأةَ وحركتَها في سبيلِ الحريةِ من إحدى قواها الأساسية، وبالتالي اعتبارَ تطويرِها وعقدِ التحالفِ معها كإحدى مهامِّها الرئيسية، وتقييمَها بموجبِ ذلك ضمن نشاطاتِ إعادةِ الإنشاء.

الحياة النِّدِّيّة الحرة:

لا يُمكنُ إدراكُ أو حلُّ أيةِ مشكلةٍ اجتماعيةٍ بالدرجةِ الكافية، دون استيعابِ العلاقاتِ بين المرأةِ والرجل. إذ تتخفى إشكاليةُ العلاقاتِ بين الجنسَين وراء القضايا الاجتماعية. فلدى قيامِ مؤسسةِ الزواجِ – المفروضةِ على المرأةِ في المجتمعِ الهرميّ ومجتمعِ المدنيةِ بمنوالٍ أحاديّ الجانب– بإنشاءِ حاكميةِ الرجلِ المتعددةِ الجوانب، تَكُونُ بذلك قد رُصِفَت الأرضيةُ لمؤسسةِ عبوديةٍ وتبعيةٍ خاصّةٍ بالمجتمعِ البشريّ بنحوٍ لَم يَشهدْه –ربما– أيُّ كائنٍ حيٍّ آخر في الطبيعة. وترتفعُ كلُّ حالةِ تمايُزٍ مجتمعيٍّ وطبقيٍّ وقوميٍّ بين الساحقِ والمسحوق على هذه الأرضية دوماً. كما ويتسترُ هذا الواقعُ خلفَ جميعِ أشكالِ الصراعاتِ والحروب أيضاً. وما تمّ مواراتُه وقَلبُه رأساً على عقب وعَكسُه سلبياً بالأكثر في تاريخِ المدنيةِ وفي الحداثةِ الرأسماليةِ بوصفِها آخرَ مراحلِ المدنية، هو الواقعُ المعنيُّ بعبوديةِ المرأةِ المبنيةِ على تلك الأرضية. فالمرأةُ التي طُوبِقَ بين اسمِها والشيطانِ في مجتمعِ المدنية، وحسبَ

سلوكِ الامتثالِ[٢] في سوسيولوجيا الحداثة، هي الشخصيةُ الأكثرَ طاعةً وخنوعاً، والعاملةُ المجانيةُ في المنزل، والأمُّ المُنجِبةُ للأطفال.

إنّ إدراكَ كافةِ أشكالِ ومضامينِ مستوى العبوديةِ التي شُرِّبَت بها حياةُ المرأةِ على مدى آلافِ السنينِ بيَدِ الرجلِ وعَقلِه الاستبداديّ والاستعماريّ، هو أمرٌ كان يتوجبُ اعتبارُه أولَ خطوةٍ على دربِ سوسيولوجيا الحقائق. ذلك أنّ معالِمَ العبوديةِ والاستغلالِ في هذا الحقلِ هي نموذجٌ بِدئيٌّ مُصَغَّرٌ عن كلِّ أشكالِ العبوديةِ والاستغلالِ الاجتماعيَّين. والعكسُ صحيح. أي أنّ كفاحَ الحريةِ والمساواةِ إزاء العبوديةِ والاستغلالِ المُضَمَّنَين في حياةِ المرأة، ومستوى المكاسبِ المُحرَزةِ في هذا الكفاح، يُشَكِّلُ أرضيةَ كفاحِ الحريةِ والمساواةِ تجاه العبوديةِ والاستغلالِ في جميعِ الميادين الاجتماعية. من هنا، فالعجزُ عن الفهمِ الكافي لمؤسساتِ وذهنياتِ العبوديةِ والاستغلال، والتي طُعِّمَت حياةُ المرأةِ ورُسِمَت ملامحُها بها، وعدمُ اتخاذِ الكفاحِ ضدّها أساساً؛ يُعَدُّ العاملَ الأوليَّ وراء عدمِ التمكنِ من تطويرِ النضالِ بخُطىً سديدةٍ على دربِ الحريةِ والمساواة، ووراء العجزِ عن الانتهاءِ بذلك

---

٢ **سلوك الامتثال أو الاتّباعية أو الإمعية:** هو أن يرى الفرد الاجتماعي بعض أفراد المجتمع يتصرفون خطأً في موقف ما، ثم يتبعهم رغم تيقنه من خطأ موقفهم! لعدم رغبته في مخالفة الأكثرية والشذوذ عنهم (المترجِمة).

النضالِ إلى نصرٍ مؤزرٍ طيلةَ تاريخِ المدنيةِ عموماً والحداثةِ الرأسماليةِ خصوصاً. ألا يَقولون أن السَّمَكَ يَفسدُ من رأسِه! إذن، وعندما لا تَكُونُ الأرضيةُ قويمةً سليمة، فإنّ البناءَ الذي سيُشادُ عليها سينهارُ مع أيِّ ارتجاجٍ صغير. والواقعُ المُعاشُ تاريخياً وراهناً مليءٌ بعددٍ لا حصر له من الأمثلةِ الدالّةِ على ذلك.

بناءً عليه، ينبغي أنْ يَكُونَ التركيزُ على ظاهرةِ المرأةِ وإسنادُ أنشطةِ الحريةِ والمساواةِ إلى حقيقةِ المرأةِ لدى الشروعِ بتحليلِ القضايا الاجتماعيةِ أسلوباً بحثياً رئيسياً من جهة، وأرضيةً للجهودِ العلميةِ والأخلاقيةِ والجماليةِ المبدئيةِ من جهةٍ ثانية. ذلك أنّ أسلوبَ البحثِ الذي تَغيبُ فيه حقيقةُ المرأة، وكذلك كفاحَ الحريةِ والمساواةِ الذي لا يتَّخِذُ من المرأةِ مِحوراً له؛ لن يَقدرا على بلوغِ الحقيقة، ولا على نيلِ الحريةِ أو توطيدِ المساواة.

إنّ تعريفَ المرأةِ وتحديدَ دورِها في الحياةِ الاجتماعيةِ شرطٌ أساسٌ من أجلِ حياةٍ سديدة. لا نوضحُ هذا الحُكمَ من جهةِ الخصائصِ البيولوجيةِ للمرأةِ أو وضعِها الاجتماعيّ. فالمهمُّ هو مصطلحُ المرأةِ كوجود. إذ بقدرِ ما تُعَرَّفُ المرأةُ يَغدو تعريفُ الرجلِ أيضاً أمراً وارداً. ومحالٌ علينا صياغةُ تعريفٍ صحيحٍ للمرأةِ والحياةِ انطلاقاً من الرجل. ذلك أنّ

الوجودَ الطبيعيَّ للمرأةِ يتحلى بمنزلةٍ مِحوريةٍ أكثر. الأمرُ كذلك بيولوجياً أيضاً. لذا، فلجوءُ المجتمعِ الذكوريّ المهيمنِ إلى الحطِّ من شأنِ المرأةِ وتهميشِها إلى أقصى الحدود، ينبغي ألاّ يُعيقَ استيعابَنا لحقيقةِ المرأةِ وواقعِها. فطبيعةُ الحياةِ مرتبطةٌ أكثرَ بالمرأة. وإقصاءُ المرأةِ من الحياةِ الاجتماعيةِ إلى آخرِ درجة، لا يؤكدُ خطأَ هذه الحقيقة، بل يؤيدُ صوابَها. ففي حقيقةِ الأمر، يَهجمُ الرجلُ بتعسفٍ وجُورٍ وبقوتِه المُبيدةِ على الحياةِ متجسدةً في المرأة. وعداءُ الرجلِ للحياةِ وإفناؤُه إياها بوصفِه مهيمناً اجتماعياً، هو على علاقةٍ كثيبةٍ مع الواقعِ الاجتماعيّ الذي عاشَه.

بوِسعِنا اتخاذ قرينةِ الطاقةِ–المادةِ أساساً لدى جعلنا هذا الحُكمَ عالمياً. فالطاقةُ أساسيةٌ أكثر نسبةً إلى المادة. والمادةُ بذاتِها طاقةٌ متحولةٌ إلى بنية. أي أنّ المادةَ هي شكلُ إخفاءِ الطاقةِ وإكسابِها وجوداً ملموساً. بالتالي، فهي بخاصيتِها هذه تَحبسُ الطاقةَ في قفص، وتُوقِفُ تدفقَها. لكلّ شكلٍ ماديّ حصةٌ مختلفةٌ من الطاقة. وبالأصل، فهذا الاختلافُ في الطاقةِ هو الذي يُحَدِّدُ اختلافَ الأشكالِ والبنى المادية. والطاقةُ الموجودةُ في شكلِ المرأةِ ومادتِها تختلفُ عن تلك التي في مادةِ الرجل. ذلك أنّ الطاقةَ الموجودةَ في المرأةِ أكثر كَمّاً ومختلفةٌ نوعاً. وينبعُ هذا الاختلافُ من شكلِ المرأة. وعندما تتحولُ طاقةُ الرجلِ في

الطبيعةِ الاجتماعيةِ إلى أجهزةِ السلطة، فإنها تَتَّخِذُ لنفسِها الأشكالَ الماديةَ الملموسة. والأشكالُ تعصبيةٌ في الكونِ برمتِه كونَها طاقةً متجمدة. لذا، فالتحولُ إلى رجلٍ مسيطرٍ في المجتمع، يعني التحولَ إلى تجسيدٍ عينيّ للسلطة. وفي هذه الحالةِ تَكُونُ الطاقةُ قد اكتسبَت شكلاً عَينياً. قليلةٌ هي الطاقةُ غيرُ المتحولةِ إلى شكلٍ ملموس، حيث تُشاهَدُ في عددٍ نادرٍ من الأشخاص. أما لدى المرأة، فغالباً ما تُعانِدُ الطاقةُ التحولَ إلى شكلٍ ملموس. إذ تُحافِظُ طاقتُها على حالتِها المتدفقة. وتستمرُّ في تدفقِها كطاقةِ حياة، في حالِ لَم تُحبَسْ في شكلِ الرجلِ وقفصِه. والجماليةُ والشاعريةُ لدى المرأة على صِلَةٍ وثيقةٍ مع حالةِ الطاقة غيرِ المُجَمَّدة، والتي تطغى عليها الطاقةُ الكامنةُ للمعنى. ولأجلِ فهمِ هذه الحقيقة، يتوجبُ إدراكُ الحياةِ الحيةِ بكلِّ أعماقِها.

يُمكنُ نسبياً –أو يجبُ– صياغة تعريفٍ للتطورِ الطبيعيّ لحياةٍ تَصلُ حتى الإنسان. ينبغي أولاً السؤالُ عن غايةِ الحياة. لماذا نعيش؟ لماذا تُواصِلُ الحياةُ نفسَها وتُغذّيها وتصونُها؟ بديهيٌّ أنّ الردّ بضرورةِ المَأكلِ والمَأمَنِ والتكاثرِ لأجلِ الحياةِ ليس جواباً كافياً. إذن، السؤالُ الذي يتوجبُ طرحُه هو: لماذا نتكاثرُ ونتغذى ونحمي أنفسَنا؟ وعندما يَكُونُ الجوابُ: "كي نعيش"، فإننا نَسقطُ حينئذٍ في دوامةٍ مسدودة، مما لا يُفيدُ بإعطاءِ الجواب. تَمُدُّنا ظاهرةُ الفَهمِ والمستوياتُ الذهنيةُ

المتطورةُ والمتناميةُ كشكلٍ من أشكالِ الطاقةِ التي تَصِلُ مرتبةَ الإنسان ببعضِ رؤوسِ الخيطِ لأجلِ الجواب. فالتطورُ الطبيعيُّ للكون، والذي يبلغُ منزلةَ الإنسان، يبسطُ للعَيانِ قوةَ معنى متناميةً ومزدهرةً دون انقطاع. وكأنّ الواقعَ الخفيَّ أو الكمونيَّ المستترَ في الكونِ يَرومُ إلى بلوغِ نتيجةٍ أَقرَبُ ما تَكُونُ إلى الانكشافِ والتجلي والفهمِ والإفهام. الحاجةُ إلى الفهمِ والإفهامِ مُحَفِّزُ أساسيٌّ على التطورِ الطبيعيّ. بالتالي، فالسؤالُ الواجبُ طرحُه من الآن فصاعداً، ينبغي أنْ يتعلقَ بالفَهمِ والإفهامِ تحديداً. ما هو الشيءُ المُرادُ فهمُه وإفهامُه؟ إنّ الحُكمَ المذكورَ في الكتابِ المقدس، والذي نصُّه "يقول الله كنتُ سراً. وخلقتُ العالَم لكي تَعلَموني"، قد يَكُونُ جواباً لسؤالِنا. ولكنه غيرُ كافٍ. فالحاجةُ إلى التعريفِ بالذاتِ لا تكفي تماماً لتعريفِ المعنى. لكن، وكأنها تُفشي بسِرّها في الحياة جزئياً.

لتعريفِ "الروح المطلقة" لدى هيغل أيضاً معنى مشابه. فالكونُ لدى هيغل قد عادَ إلى نفسِه عن وعيٍ ومعرفةٍ من خلالِ الروحِ المطلقة. فالكونُ المُرادُ معرفتُه، يَقومُ هو بذلك عن طريقِ الروحِ المطلقة، أي بالوعيِ الفلسفيِّ الذي هو أكثر حالاتِ الوعيِ مهارةً وكفاءة، وذلك بعدَ مرورِه بالمراحلِ الفيزيائيةِ والبيولوجيةِ والاجتماعية؛ ليَشعرُ بالرضى عن قدرتِه على التعريفِ بذاتِه، فيُكمِلَ مسيرةَ مغامرتِه بتصيير نفسِه

كوناً معروفاً. هذه الأحكامُ المتميزةُ بنسبةٍ مهمةٍ من الحقيقة، تُطابِقُ بين غايةِ الحياةِ والمعنى. يتضمنُ مصطلحُ "النظرية" في الفلسفةِ اليونانية معانٍ مثيلة. وكنتيجة، فـ"المعنى" تأليهٌ للإنسانِ المجتمعيّ. والتساؤُلاتُ المهمةُ هنا هي: أَيُمكِنُ لتأليهِ الإنسانِ المجتمعيّ أو لقوةِ "المعنى" التي حازَ عليها أن تُمَثِّلَ أو تُعَبِّرَ عن كافةِ المعاني في الكون؟ هل يُمكنُ المطابقةُ بين المعنى الأقصى في المجتمعية (الروح المطلقة لدى هيغل) والمعنى الكونيّ ذاتِه؟ أَليسَ المجتمعُ بذاتِ نفسِه كياناً ناقصاً؟ أَلن يَكُونَ معناه ناقصاً في هذه الحالة؟

لكننا لن نستطيعَ الردَّ تماماً على هذه الأسئلةِ ما دُمنا بَشَر. فنحن مَحدودون بالمجتمع. ولا يُمكنُنا التحولُ إلى موجوداتٍ فَوق مُجتمعية (عابرة للمجتمعات). لذا، بإمكاننا طرحُ الأسئلة، لا غير. ويَكمنُ حُسنُ طالعِنا في أنّ طرحَ السؤالِ يُشكّلُ نِصفَ الفَهم. بالتالي، بمقدورِه تزويدنا برؤوسِ الخيطِ بصددِ الفهم (المعنى المطلق). وهكذا، يمكننا حالياً الشعورُ بالطمأنينةِ والرضا، لإدراكِنا الضرورةَ القصوى للتحلي بالمعنى، ولانتباهِنا إلى دنوِّه كثيراً من فهمِ غايةِ الحياةِ الأساسيةِ والإمساكِ بها. بناءً عليه، بإمكانِنا الحكمُ على أنفسِنا بأننا ماهرون وقادرون على حلِّ قسمٍ كبيرٍ من القضايا الأوليةِ فيما يخصُّ الحياةَ

المشحونةَ بالمعنى تحديداً، أو على إيجادِ الحلولِ المتعلقةِ بالحياةِ الاجتماعيةِ العادلةِ والجميلةِ والصحيحةِ المأمولة بأقلِّ تقدير.

إذا تَمَعَّنّا في حقيقةِ المرأةِ وفق هذا المنظورِ الفلسفيّ، فسنَصِلُ إلى نتيجةِ لزومِ عقدِ أواصرِ الحياةِ القَيِّمةِ مع المرأةِ بكلِّ محاسنِها وصوابِها وجمالِها. انطلاقاً من هذا الحُكم، يَغدو مستحيلاً أنْ يَتجسدَ المَرامُ الأصليُّ من الحياةِ مع المرأةِ في التوالُدِ والتكاثُر. أي، بالمستطاعِ القولُ أنّ الكائناتِ الحيةَ الأحاديةَ الخليةِ والأبسطَ نوعاً بين المخلوقاتِ تُدركُ عمليةَ التوالد. وربما شُفِّرَت حياتُها تأسيساً على هذا الهدفِ الوحيد. لكنّ التطورَ التدريجيَّ الحاصلَ يدلُّ على أنّ انشطارَ الخليةِ الوحيدةِ إلى نصفَين يكادان يَكُونان متساويَين ليس بنهايةِ الحياة، وأنّ عمليةَ انشطارِ الكائنِ الأحاديّ الخليةِ مليارات المراتِ لا يَؤولُ إلى نهايةِ الحياة، بل إلى التنوعِ والتبايُنِ السريعَين؛ مُشيراً بذلك إلى أنّ الجوابَ التاليَ القَيِّمَ ليس تكاثُراً بقدرِ ما هو تغيُّرٌ وتَحَوُّل. بمعنى آخر، فالتكاثُرُ أداةٌ لازمةٌ لأجلِ الحياة. لكنها غيرُ كافيةٍ بتاتاً لأجلِ فهمها. أي أنّ التكاثرَ أداتيّ، وليس هدفاً أو ذا معنى. بالأحرى، فالحياةُ التي ينحصرُ معناها في التكاثرِ فقط، هي حياةٌ ناقصةٌ ومعلولةٌ للغاية. وبينما الوضعُ هكذا لدى الكائنِ الأحاديّ الخلية، فإنّ حَصرَ الحياةِ الإنسانيةِ مع المرأةِ في التوالُدِ والتكاثر، لا يعني فقط نُقصانَ المعنى، بل والعَمى فيه أيضاً.

حيث، ونظراً لأنّ التكاثُرَ عن طريقِ المرأةِ لن يَكُونَ كما لدى الأَميبا[٣]، فإنّ وضعَ هذا التكاثرِ في مركزِ الحياة، وجَعلَه هدفَها، يدلُّ على عدمِ استنباطِ المعاني اللازمةِ من التطورِ الطبيعيّ الرائعِ لدى الكائناتِ الحية. عِلماً أنّ مشكلةَ انخفاضِ التعدادِ السكانيّ في المجتمعِ البشريّ قد حُلَّت كلياً بالتقنياتِ العصرية. أي أنّ مشكلةَ النوعِ البشريّ ليست قِلَّةَ السكان. بل، وعلى النقيض، فالتكاثُرُ الذي لَم يَعُدْ يَتَّسِعُ له الكون، بات قضيةً كبرى تتعاظمُ باضطراد. بَيْدَ أنه، وكما أُثبِتَ في الكائنِ أحاديّ الخلية، فسرعةُ التكاثرِ مرتبطةٌ بالمستوى المتخلفِ والبدائيّ. وكلُّ تكاثُرٍ يعني الموت. والتكاثرُ الجسديُّ يتضمنُ معنىً كهذا في جميعِ ضروبِ التطورِ التدريجيّ. فالمخلوقُ الفاني يَعتقدُ بتخليدِ ذاتِه من خلالِ التكاثر. وهذا هو الضلال. فالاستمرارُ بالذاتِ باستنساخِها قد يُلَبّي حاجةَ المَأمنِ ويُشبِعُ رغبتَه في الطموحِ إلى الخلود. ولكنه لن يستطيعَ جعلَ ذلك حقيقياً وواقعياً.

---

٣ **الأميبا أو المتحولة أو المتمورة:** كائن وحيد الخلية طفيلي يعيش داخل الجسم وفي المياه العذبة للبرك والمستنقعات. هو خلية غير منتظمة الشكل، لها نواة حقيقية، وتتميز بقَدَم كاذبة سائلة متحركة داخل غشاء حاصِر، تستخدمها في حركتها الانزلاقية، مسببة انزياحاً بسيطاً كل مرة. تعتاشُ على البكتيريا، وتتكاثر بالانقسام الثنائي (المترجِمة).

باختصار؛ ما من معانٍ جادةٍ في فلسفةِ الحياةِ المرتكزةِ إلى التكاثرِ عبر المرأة. لقد أُنيطَت المرأةُ الوَلودُ بمعانٍ خاصةٍ في المجتمعِ الطبقيّ، انطلاقاً من ظواهر كالميراثِ والقوة. وهي معانٍ معنيةٌ بالقمعِ والاستغلال، وسلبيةٌ وعلى حسابِ المرأة. أي أنّ المرأةَ التي تُنجِبُ كثيراً هي التي تَموتُ باكراً. من هنا، فالحياةُ النفيسةُ مع المرأةِ من حيث المعنى، ممكنةٌ إما بأدنى نسبةٍ من الإنجاب، أو ممكنةٌ مع المرأةِ التي لا تُنجِبُ أبداً، ما دام ثمة مشكلةٌ عامةٌ كزيادةِ السكانِ بالنسبةِ للنوعِ البشريّ. قد يَكُونُ لإنجابِ الكثيرِ من الأطفالِ معنىً وقيمةٌ على صعيدِ الدفاعِ عن الذاتِ بالنسبةِ إلى شعوبِ المستعمَراتِ النائيةِ العاجزةِ عن تطويرِ نفسِها فرداً ومجتمعاً من حيث القوةِ الفكريةِ والسياسية. ذلك أنّ الردَّ بالإكثارِ من النَّسَبِ على الإبادةِ المُرتَكَبةِ هو أسلوبٌ من أساليبِ المقاومةِ وتمكينِ وجودِ الذات. لكنّ هذا دفاعٌ ذاتيٌّ خاصٌّ بالمجتمعاتِ التي لا تَملكُ فرصةَ الحياةِ الحرة كثيراً. لذا، يستحيلُ وجودُ حياةٍ جماليةٍ تَتَّخِذُ الصحيحَ أساساً مع المرأةِ في المجتمعاتِ التي يتدنى فيها مستوى المعنى إلى هذه الدرجة. والحقيقةُ القائمةُ للمجتمعاتِ في كلّ أرجاءِ المعمورةِ تُبَرهِنُ صحةَ ذلك. إذ ما من جانبٍ خصوصيٍّ لنشاطَي المَأكلِ والمَأمَنِ في العيشِ مع المرأة، لأنّهما يَسريان على كلِّ كائنٍ حيّ. كما ولا جدوى في نقاشِ إمكانيةِ الحياةِ من دونِ المرأةِ أو

الرجل. حيث تَسُودُ ظاهرة الذكورةِ والأنوثةِ في جميعِ حَيَواتِ التكاثرِ الجنسيّ والتكاثرِ اللاجنسيّ. بناءً عليه، فالمشكلةُ لا تتعلقُ بحياةِ الشراكةِ الندية تحديداً، بقدرِ ما هي معنيةٌ بمعناها داخل المجتمعِ البشريّ.

شكلُ حياةِ المجتمعِ البشريّ ليس كشكلِ حياةِ أيّ نوعٍ من الكائناتِ الحية. حيث يحتوي خصائصاً تُؤَهِّلُه لتطويرِ ظاهرةِ السيطرةِ والسلطةِ بين صفوفِه وعلى الطبيعةِ على حدٍّ سواء. أما الانسياقُ وراءَ الأمةِ القويةِ كَمّاً وكيفاً مثلما الحالُ في سلطةِ الدولةِ القومية، فربما يُحَوِّلُ كوكبَ حياتِنا إلى مقبرةٍ للحياة. ينبعُ الانحرافُ هنا من المجتمع، أي من المجتمعِ الذكوريّ المهيمن. ذلك أنّ الهيمنةَ التي يُسَلِّطُها الرجلُ المسيطرُ على حياةِ المرأة، قد آلَت بكوكبنا إلى حالةٍ لا يُطاقُ العيشُ فيها. لا يجري بلوغُ هذه النتيجةِ بالتطورِ البيولوجيّ الطبيعيّ، بل بالسلطةِ المهيمنةِ ذاتِ الحاكميةِ الذكورية. تأسيساً عليه، يتوجبُ إنقاذُ الحياةِ مع المرأةِ من ظاهرةِ السلطةِ المهيمنةِ ذاتِ الحاكميةِ الذكورية. فالمرأةُ التي تمرُّ حياتُها تحت نيرِ السيطرةِ والحاكمية، باتت مزيتُها في الإنجابِ تقضي على الحياةِ بشكلٍ تَهَكُّميٍّ ساخرٍ مع حلولِ عصرِ الحداثةِ الرأسمالية، رغمَ أنّ هذه المزيةَ أَحيَت البشرية لملايين السنين. إنّ العيشَ مع المرأةِ في كنفِ الوضعِ القائمِ يُنَبِّئُ بنهايةِ الحياة. ولهذه

الحقيقةِ عددٌ لا نهايةَ له من الإشاراتِ والدلائل. وإذا ما رَتَّبنا تلك الدلائل:

أ- تمَّ بلوغُ مرحلةٍ لا يتّسعُ فيها الكونُ للتزايد السكانيّ الذي غدا يُهَدِّدُ الكائناتِ الحيةَ الأخرى. وهكذا نوعٌ من الحياةِ مع المرأةِ القابعةِ تحت نيرِ الوضعِ الحاليّ، يُهدِّدُ طبيعةَ الحياةِ وبيئتَها بسرعةٍ متزايدةٍ يوماً وراء يوم.

ب- كما أنّ هذه الحياةَ تفتحُ الطريقَ أمام عنفِ السلطةِ اللامحدودِ داخلَ المجتمعاتِ وخارجَها. والمستوى الذي وصلَته العسكرتاريةُ يُثبِتُ صحةَ هذه الحقيقةِ بما فيه الكفاية.

ت- لقد صُيِّرَ الجنسُ لدى المرأةِ أداةً استغلاليةً مُرَوِّعة. وطُبِّقَ عليها قمعٌ واستغلالٌ فظيعان. كما حُرِّفَت الحياةُ كلياً عن مَجراها بحيث تكادُ تعني –فقط وفقط –شذوذاً جنسياً متكرراً بلا جدوى.

ث- أصبحَت المرأةُ المُهَمَّشةُ طردياً من المجتمعِ أداةً ضروريةً لا بدَّ منها لإدامةِ النسل، وسلعةً جنسية، وقوةً عاملةً هي الأبخسُ على الإطلاق. وكأنه لَم يَعُدْ لها أيُّ معنى آخر.

ج- وكأنه تُرتَكَبُ إبادةٌ ثقافيةٌ ضد المرأة. حيث لا قيمةَ لها سوى من خلالِ دورِها في ممارسةِ الجنسِ وإدامةِ النسل، ومن حيث كونِها عضواً مجانياً في جيشِ العاطلين عن العمل أو يداً عاملةً بخسة. لقد جُرِّدَت

من قوةِ الدفاعِ الذاتيّ التي تُمَكِّنُها من حمايةِ نفسِها جسدياً وأخلاقياً ومعنىً.

ح- إنّ مجتمعاً يتركُ المرأةَ تتخبطُ بين مخالبِ حياةٍ بلا معنى في ظلِّ هذه العواملِ والمؤثرات، لا يُمكنُ إلا أنْ يَكُونَ مجتمعاً مريضاً. فالمرأةُ المفتقرةُ إلى المعنى، يصبحُ مجتمعُها أيضاً بلا معنى.

هذه الأماراتُ التي بالمقدورِ زيادتُها أكثر، تَكشفُ بكلِّ جلاءٍ عن مَسيسِ الحاجةِ إلى إطراءِ تحولٍ جذريٍّ على حياةِ الشراكةِ الندية مع المرأة، وتَجعلُها مَهَمَّةً عاجلة. فالحياةُ الحرةُ مستحيلةٌ مع امرأةٍ مُستَملَكةٍ ومجردةٍ من الحماية. وهي غيرُ ممكنةٍ أخلاقياً أيضاً. ذلك أنّ العبوديةَ لا تتحققُ إلا عند القضاءِ التامِّ على الأخلاق. وبطبيعةِ الحال، لا نستطيعُ تسميةَ أخلاقِ قوى الهيمنةِ بالأخلاق. حيث أنّ القوةَ المهيمنة، وبالتالي الذكورةَ المهيمنةَ لا تتحققُ إلا بانحطاطِ الأخلاق. ونظراً لاستحالةِ العيشِ من دون المرأة (قد تَكُونُ الحياةُ واردةً من دونِ الرجل، ولكنها تغدو حياةَ عبودية)، فإنّ إنقاذَ الحياةِ حينئذٍ يَجعلُ تحريرَ المرأةِ ضرورةً حتمية. هذا الشرحُ معنيٌّ بالأكثر بالمرأةِ ضمن البنيةِ الاجتماعية. إذ تتضاعفُ أهميةُ قضيةِ المرأةِ ضمن العالَمِ والعلاقاتِ الذهنيّةِ لهذه البنية. حيث يستحيلُ العيشُ مع المرأة (أكانت زوجةً على وجهِ العموم، أم شريكةَ حياةٍ حرةٍ على وجهِ الخصوص) ما لَم تُطَوَّر

الذهنيةُ التي تنجحُ في التصدي للدلائلِ السلبية المذكورة أعلاه بشأنِ المرأة. بناءً عليه؛ ولأجلِ العيشِ في مستوى الشراكةِ الحرةِ مع المرأةِ باعتبارِها أطروحةً مضادة، بإمكاننا إيجاز ما يَلزمُ تحقيقُه على الشكلِ التالي:

أ- ثمة حاجةٌ ماسةٌ أولاً إلى مصطلحِ حياةٍ نديةٍ أيكولوجية، لا تَعمَلُ أساساً باستمرارِ النسلِ والتكاثر، بل تتلاءمُ والطموحاتِ العالميةَ للبشرية، وتقتفي أثرَ نشوءِ الكائناتِ الحيةِ الأخرى على سطحِ الكوكب. ذلك أنّ المستوى الذي حققَه المجتمعُ عالمياً، يَجعلُ من الحياةِ الحرةِ مع المرأةِ ضرورةً حتمية. والاشتراكيةُ الحقةُ لن تُشادَ إلا بالتأسيسِ على الحياةِ الحرةِ مع المرأة. وأولوياتُ الاشتراكيةِ تتمثلُ في بلوغِ مستوى الحياةِ الحرةِ مع المرأةِ دون بُدّ.

ب- لأجلِ ذلك، يتوجبُ الكفاحُ ذهنياً ومؤسساتياً تجاه السلطةِ المهيمنةِ للرجلِ الحاكم، وضمانُ نصرِ هذا الكفاحِ ذهنياً ومؤسساتياً على صعيدِ الشراكةِ النِّدِّيّةِ الحرة. حيث محالٌ تحقيقُ الحياةِ النِدِّيةِ الحرة، ما لَم يُحرَزْ هذا النصرُ والنجاحُ الموفَّق.

ت- يجب ألاّ يُنظَرَ إلى العيشِ مع المرأةِ على أنه لغرضِ إدامةِ الغريزةِ الجنسيةِ تكراراً ومِراراً. حيث لا يُمكنُ تحقيقُ الحياةِ النِدِّيةِ الحرة بتاتاً من دونِ القضاءِ على حياةِ الجنسويةِ الاجتماعيةِ في جميعِ المجالاتِ

الذهنيةِ والمؤسساتية، والتي دامت طيلةَ تاريخِ المدنية، وبلغَت أبعاداً مُرَوِّعةً مع الحداثةِ الرأسمالية. فالعيشُ مع المرأةِ في كنفِ البراديغما والمؤسساتِ التي تراها ظاهرةَ مُلكٍ ومادةً جنسية، لا يدلُ على الانحطاطِ الأخلاقيِّ فحسب، بل وهو أَقبَحُ أشكالِ الحياةِ وأكثرها خطأ. وما مِن مثالٍ على ظاهرةٍ اجتماعيةٍ أخرى قادرةٍ في ظلِّ هذه الظروفِ على تفسيخِ المرأة، وبالتالي الرجل، والحطِّ من شأنِهما.

ث- حياةُ الشراكةِ الندّيةِ الحرةِ مع المرأةِ غيرُ ممكنة، إلا في الظروفِ والأجواءِ التي تُرفَضُ فيها المُلكيةُ وتُفَنَّد، والتي يَكتَمِلُ فيها تجاوُزُ الجنسويةِ الاجتماعيةِ المُسَخَّرة للتملك، وتُوَطَّدُ فيها المساواةُ المجتمعية (الوحدة ضمن الاختلاف) على جميع المستويات.

ج- حياةُ الشراكةِ الندّيةِ الحرةِ غيرُ واردة، إلا مع المرأةِ التي لَم تَعُدْ أداةً لاستمرارِ النسل، ولا عاطلةً عن العمل، ولا يداً عاملةً بخسةً أو مجانية؛ بل خرجَت من كونِها موضوعاً شيئياً وحَقَّقَت ذاتيتَها على جميعِ الصُّعُد.

ح- لن يتماشى المجتمعُ مع حياةِ الشراكةِ الحرة، إلا في ظلِّ هذه الظروف الإيجابية، ليتمكنَ بالتالي من التحولِ إلى مجتمعٍ تَسُودُه المساواة والحرية.

خ- حياةُ الشراكةِ الندّيةِ الحرةِ واردةٌ بين النساءِ والرجالِ الذين طَوَّروا قِيَمَهم البنيويةَ والعقليةَ في كنفِ الأوساطِ المجتمعيةِ الإيجابية.

يجبُ الإدراكُ بأفضلِ وجهٍ أنّ المدنيةَ والحداثةَ المهيمنتَين تتحققان على خلفيةِ إنكارِ الحياةِ الندّيةِ الحرة. وهذا ما مفادُه أنّ العشقَ صعبُ المنال، بحُكمِ استحالةِ تحقيقِ توازنِ القوى البنيويةِ والعقليةِ بين الجنسَين في آنٍ معاً، باعتبارِه شرطاً لا مناصّ منه على دربِ العشقِ المجتمعيّ. بمعنى آخر، لا يُمكنُ للعشقِ أنْ يتحققَ في أجواءِ الزواجِ الذي خسرَ طاقةَ المعنى فيُنتجُ بالتالي العلاقاتِ العبوديةَ في كلِّ لحظةٍ ضمن أوساطِ مجتمعِ العبيد. ولهذا السببِ يُلاحَظُ التأثيرُ القاتلُ للسلطةِ المهيمنةِ والعصريةِ بالأغلب في الأجواءِ التي تَغيبُ فيها إمكانيةُ الحياةِ الندّيةِ الحرة. لذا، فإنّ الحياةَ التي تستقبلُها البشريةُ كمعجزةٍ ساحرةٍ جذابة، تخسرُ في هذه الأجواءِ قيمتَها السحريةِ ومعجزويتَها، لتتحولَ إلى كارثةٍ تجترُّ المرأةُ بشكلٍ خاصٍّ أساها ومرارَتها، وتردُّ عليها بالانتحار. ينبغي الاستيعاب بنحوٍ حسنٍ أنّ الحياةَ الندّيةَ إنشاءٌ مجتمعيّ، وأنها لا تتحققُ بين الشخصياتِ الذكوريةِ والأنوثية، بل بين الأنوثةِ والرجولةِ المجتمعيّتَين المُنشَأَتَين. من هنا، يلزمُ الإدراكُ بأفضلِ الأشكالِ أنّ هذا الإنشاءَ المهيمنَ قد أَعطَبَ كِلا الجنسَين، ونالَت العلاقةُ بينهما نصيبَها منه، منعكسةً بالتالي كعلاقةٍ هيمنة. لن يَحصلَ العشقُ

ضمن علاقاتِ الهيمنة. ذلك أنّ الشرطَ الأساسيَّ في العشقِ الإنسانيّ، هو تَحَلّي الطرفَين بالإرادةِ الحرةِ المتكافئة.

تبقى المدنيةُ والحداثةُ في مفارَقةٍ دائمةٍ تاريخياً بشأنِ العشق، نظراً لجَرَيانِهما ضمن حياةٍ مهيمنةٍ مؤسساتياً وأيديولوجياً. حيث يَكثرُ الحديثُ عن العشق، ولكنه لا يتحققُ البتة. لذا، فالآدابُ العالميةُ بأحدِ جوانبِها عبارةً عن سرودٍ مأساويةٍ لحوادثِ العشقِ بعيدِ المنال. كما أنّ الملاحمَ التي تسردُ كيف نشبَت الحروبُ بسبب امرأة، هي برهانٌ على هذه الحقيقة. وكأنّ كافةَ أنواعِ الفنّ اعترافٌ بالعشقِ الذي لا يُطال. بل حتى إنّ الكتبَ الدينيةَ ضربٌ من أقدمِ المَأثوراتِ الفنيةِ المتأثرةِ من الأعماقِ بالرغباتِ الجامحةِ أحاديةِ الجانبِ وبعيدةِ المَنالِ في العلاقاتِ بين الآلهةِ والإلهات. أما تقديسُ نُظُمِ المدنيةِ للحياةِ الندّية باعتبارِها ساحةَ "حياةٍ خاصة"، فهو حُكمُ الحقيقةِ الاجتماعيةِ المقلوبُ رأساً على عقب. في الحقيقة، فالنظرُ إلى العامّ على أنه خاص، وإلى الخاصّ على أنه عامٌّ هو أنسَبُ كثيراً بالنسبةِ إلى طبيعةِ المجتمع. ذلك أنّ العلاقةَ في حياةِ الشراكةِ الندّيّةِ تتميزُ بخصائص تتركُ بصماتِها من الأساس على الخلفيةِ الكونيةِ بكافةِ أواصرِها الاجتماعية. وتتمثلُ ازدواجيةُ المدنية في اعتبارِ هذه العلاقةِ الكونيةِ ظاهرةً منفردةً وسِرّيّةً بين شخصَين اثنين. هذا هو أحدُ الدوافعِ الرئيسيةِ وراء كونِ المعارفِ السوسيولوجيةِ

بلا جدوى ولا قيمة. وما المَقولةُ التي تُنسَبُ إلى سقراط، والتي مفادُها "إنّ المرأةَ تَجعلُ الإنسانَ فيلسوفاً أو مجنوناً"، وكذلك المَثَلُ الشعبيُّ الذي يَقولُ "تجعلُ المرأةُ الإنسانَ وزيراً أو رذيلاً"؛ سوى إشارةٌ أخرى إلى ارتباطِ هذه الحقيقةِ مع الحقلِ العموميّ. أما الذهابُ إلى التمييزِ بين ساحةٍ "خاصةٍ" وأخرى "عامة" ضمن المجتمع، فهو من تحريفاتِ الحداثةِ أصلاً. حيث لا معنى لهكذا تمييزٍ في المجتمعِ الأصل. والصحيحُ هو عيشُ أشكالِ العلاقةِ الأساسيةِ والمُعَيّنة.

أولُ خطوةٍ نَخطوها في المجتمعِ البشريّ باسمِ الحياة، يجبُ أنْ تَتعلقُ بالحياةِ الندّية. إذ ما مِن ساحةِ حياةٍ تتسمُ بالمزايا الرئيسيةِ والمُعَيّنةِ بقدرِ ما هي عليه هذه الساحة. أما اعتبارُ الاقتصادِ والدولةِ علاقةً أساسية، فهو من تحريفاتِ سوسيولوجيا الحداثة. فالاقتصادُ والدولةُ في نهايةِ المطافِ بمثابةِ وسيلتَين للحياةِ الندية. أي أنّ هذه الأخيرةَ لا يُمكنُ أنْ تَكُونَ في خدمةِ الاقتصادِ والدولةِ والدين. بل بالعكس، يجب تسخيرُ الدولةِ والدينِ والاقتصادِ في خدمةِ الحياةِ الندّية. لكنّ نقيضَ ذلك قد احتوى سوسيولوجيا الحداثةِ وأحاطَ بها كلياً.

وكضرورةٍ من ضروراتِ هذا السرد، ينبغي أنْ تَكُونَ ساحةُ الحياةِ الندّيةِ أولَ ساحةٍ تخضَعُ لمِجهرِ العِلم. فحتى ميثولوجيا العصورِ الأولى

التي يُنظَرُ إليها بعَين البدائية للغاية، وكذلك أديانُ تلك العصور، لَم تَنطلقِ من هذه الساحةِ عن عبث، بل بسببِ عُراها الوثيقةِ مع الحقيقةِ الاجتماعية. من هنا، فالعِلمُ الذي سيُحاكُ حول الحياةِ الندّية، وبالأخصّ حول المرأة، سوف يَكُونُ أولَ خطوةٍ صوبَ السوسيولوجيا السديدة. لا يقتصرُ الأمرُ على السوسيولوجيا فحسب بوصفِها علماً، بل وينبغي أنْ تُخطى الخطوةُ الأولى في جميعِ الميادين الفنيةِ والفلسفيةِ بالتمحورِ حول هذه العلاقة. ولا داعي حتى للقولِ بلزومِ إيلاءِ الأولويةِ للأخلاقِ والدينِ في هذه الساحة، بوصفِهما حقلاً من حقولِ الفلسفة. فالأخلاقُ والدينُ مرتبطان كفايةً بهذه الساحة.

خلاصة؛ غالباً ما يتبدى إفلاسُ قوى السلطةِ والاستغلالِ المهيمنةِ في عصرِنا من خلالِ تَضَعضُعِ وانهيارِ ساحةِ الحياةِ الندّية. لقد بات تاريخُ العلاقةِ بين الجنسَين في أدنى درجاتِ الانحطاطِ والهشاشة. إذ فَقَدَت معناها، ووطأَت مشارفَ الاستهلاكِ بحيث لا يُمكِنُ العيشُ بها ولا بدونِها. لذا، مَن لا يُسنِدُ مُنطَلَقَ ثورتِه إلى تحليلِ وضعِ هذه الفوضى العارمة، فلن يبقى أمامَه خَيارٌ سوى الاستمرارُ بالفوضى. بناءً عليه، بمقدورِ القائمين على الانطلاقاتِ الشخصيةِ أو الجماعية أنْ يسيروا قُدُماً على دربِ الحياةِ الندّيةِ الحرة، في حالِ اتّخاذِهم هذه الساحةَ ركيزةً لهم، سواء علمياً أم فنياً وفلسفياً. وخطواتُ الانطلاقةِ تلك،

ليست –كما يُعتَقَد– خطواتٍ منفردةً وخاصةً منحصرةً بشخصَين فقط، بل هي أولى الخطواتِ العالميةِ بصددِ المجتمعِ الاشتراكيّ الديمقراطيّ الذي سيتحقق.

تقتضي كينونةُ الاشتراكيةِ الاهتمامَ قبلَ كلّ شيءٍ ببلوغِ مستوى الحريةِ المَأمولِ في الحياةِ الندّية. أي، ينبغي العملُ أساساً بطرازِ حياةٍ شبيهةٍ بأنماطِ الحياةِ العمليةِ المبدئيةِ الشاقةِ والعظيمة، التي طالما تُصادَفُ في مُستَهَلّ الحياةِ الميثولوجيةِ والدينيةِ القديمة. فالإنشاءُ الاشتراكيُّ لحياةِ الشراكةِ الندّيةِ غيرُ ممكن، إلا بالتخلصِ من أشكالِ نُظُمِ المدنيةِ والحداثةِ الرأسماليةِ ومضمونِها الترويضيّ. هذا ولا علاقةَ له كثيراً بالجنسانيةِ التي جَعَلَها النظامُ القائمُ رخيصةً مُبتَذَلة، ولا بألاعيبِ الترويض، ولا بالتكاثرِ العِرقيّ (بمعنى التزايد)، ولا بـ"اقتسامِ الوسادةِ والعيش معاً حتى الممات". كما ليس له علاقةٌ بالأخصّ مع ممارساتِ المُضاجَعةِ اليوميةِ التي باتت مَرَضاً بكلّ معنى الكلمة. بَيْدَ أنّ عدمَ حصولِ الجِماعِ يومياً لدى أيّ كانٍ حيّ، بل تَمَيُّزُه على النقيضِ من ذلك بأساسٍ موسميّ؛ هو خيرُ برهانٍ على إنشاءِ الجنسانيةِ لدى النوعِ البشريّ وفق النمطِ الاجتماعيّ. أي أنّ الشَّبَقِيَّةَ والمغالاةَ في ممارسةِ الجنسِ مرتبطتان بالبناء الاجتماعيّ والسلطةِ المهيمنة. فالجنسويةُ المفروضةُ على المرأة تَكشفُ بكافةِ أشكالِها عن كونِها ممارسة

سلطويّة. وهذه الجنسوية، دعكَ من بَعثِها على السعادة، بل هي مَرَضٌ ومصدرٌ للبؤسِ والتعاسة، وهي فناءٌ وموتٌ باكرٌ بكلِّ معنى الكلمة. وبُنيةُ أيِّ امرأةٍ أو رجلٍ هي غيرُ قادرةٍ على التَّكَيُّفِ مع هذا النمطِ الجنسيِّ في سلوكِ الجنسوية. ونخصُّ بالذِّكرِ الجنسويةَ التي تُثيرُها الرأسماليةُ بالدعاياتِ النسائية. فهي متعلقةٌ كلياً بالهيمنةِ الأيديولوجيةِ الهادفةِ إلى تأمينِ تطبيقِ قانونِ الربحِ الأعظم. وبالمقدورِ القولُ أنه ما من علاقةٍ قادرةٌ على حَملِ عبءِ النظامِ القائم، بقدرِ ما هي عليه الجنسويةُ الاجتماعية. بالتالي، فمناهَضةُ الرأسماليةِ غيرُ ممكنةٍ إلا برفضِ وتجاوُزِ هكذا طرازٍ من الحياةِ الجنسوية.

بقدرِ ما يَكُونُ مستوى العلاقاتِ في حياةِ الشراكةِ الندّيةِ علمياً وفنياً وفلسفياً، فسيَغدو قادراً على إفساحِ الطريقِ أمام المجتمعِ الاشتراكيِّ بالقدرِ عينِه. إذ للاشتراكيةِ قبلَ كلِّ شيءٍ قيمةٌ مبدئيةٌ وعلميةٌ لا بدَّ منها، كي تتحققَ في علاقاتِ حياةِ الشراكة. ولا سبيل آخر يؤدي إلى الاشتراكيةِ عَدا هذا النمطِ من العلاقات. وحتى لو وُجِد، فهي علاقاتٌ ملتويةٌ ومنفتحةٌ على الأخطاء إلى أقصاها. أما النظرُ إلى حياةِ الشراكةِ الندّيةِ الاشتراكيةِ على أنها علاقةٌ بين شخصَين فقط، فهو تناوُلٌ ناقص. حيث ما من شكٍّ في إمكانيةِ عيشِ الحَيَواتِ الندّيةِ متجسدةً في العلاقاتِ بين الجنسَين، ولكنْ لا يُمكنُ إسقاطُها إلى ذلك فحسب. فهي حياةٌ

جوهريةٌ كثيراً ما تُعاشُ بنحوٍ تجريديٍ بمَعِيّةِ قوةِ المعنى والجماليةِ العُليا والأخلاقِ النبيلة.

لن يحظى الرجالُ والنساءُ الملتزمون بالحياةِ الاشتراكيةِ بفرصةِ حياةٍ قويمةٍ وجميلةٍ كأفرادٍ مستقلين بذواتِهم، إلا إذا وَطَّدوا الحياةَ الحرةَ عالمياً وجماعياً. يمكنُ استشفافُ هذه الحقيقةِ في جميعِ الحركاتِ الاجتماعيةِ العظمى في التاريخ. ومن عظيمِ الأهميةِ عدمُ الخَلطِ بين الحياةِ الانفراديةِ وبين ألاعيبِ الزواجِ الحاليةِ أو الأشكالِ الخارجةِ على الزواجِ والمُزدادةِ سوءاً. فبينما تتوارى الكونيةُ المجتمعيةُ والجماعيةُ بكلِّ كُمونِهما بين طوايا الحياةِ الانفرادية، فإنّ ما يتحققُ ضمن أشكالِ الترويضِ الانفراديةِ والخارجةِ عن الزواجِ في كنفِ المدنيةِ والحداثة، ليس سوى إنكارُ الكونيةِ والجماعية. من هنا، محالٌ تحقيقُ الحياةِ الحرةِ الانفراديةِ بمنوالٍ اشتراكيّ، دون القيامِ بهذا التمييز. يتحلى الرجلُ عموماً والمرأةُ خصيصاً مِمَّن يندرجُون في إطارِ العلاقاتِ الاشتراكية بقوةِ جاذبيةٍ كبرى من خلالِ المسحةِ العلميةِ والجماليةِ والأخلاقيةِ والفلسفيةِ التي تُحييها وتُوَطِّدُها في ذاتِها. هكذا نوعٌ من الشخصياتِ النسائيةِ والرجالية لا تَعرفُ طعمَ الهزيمةِ أو الفشلِ تجاه الحياةِ الاجتماعية، بل تَعملُ بوجودِها على إنشاءِ الحياةِ الاجتماعيةِ الحرة. وبحُكمِ سيادةِ الاحترامِ والثقةِ المتبادَلةِ في اتحاداتِها الانفرادية، فلا

مكان لديها للحَسَدِ أو المزاجِ الشاذِّ والمتذبذب، ولا للجشعِ والطمعِ أو المَلل واليأسِ أو ما شابَهَ من أمراضِ النظامِ القائم. ولأنّها لا تَستَملكُ بعضَها بعضاً، فهي لا تقتربُ من بعضِها البعضِ بمزاعمِ الحقوقِ المتبادَلة (هذا ما يَسري في القوانين البورجوازية). أما قوةُ المعنى المتكافئةُ لديها في المستوى، فهي في منزلةٍ تُخَوّلُها لإحياءِ الكلِّ في شخصٍ واحد، والشخصِ الواحدِ في الكلّ.

لن تُحرزَ حركاتُ المجتمعِ التاريخيّ النجاحَ المؤزر، إلا عبر هكذا شخصياتٍ اكتسَبَت المعنى لهذه الدرجة. لذا، على تلك الشخصياتِ أنْ يَذيعَ صِيتُها دوماً كشخصياتٍ اشتراكيةٍ بكلِّ معنى الكلمة، وأنْ تُستَذكَرَ وتُعقَدَ عليها الآمالُ بهذا النحو.

أثناء التقدمِ على مسارِ المجتمعِ الاشتراكيّ، من المهمّ بمكانٍ وضعُ بعضِ التجاربِ التاريخيةِ المهمةِ في الحُسبانِ، فيما يتعلقُ بتطبيقِ نظريةِ حياةِ الشراكةِ الندّية الحرة. فالمسيحيةُ في هذا السياقِ اشتَرَطَت على كوادرِها –رجالاً ونساءً– حياةَ الرَّهبَنة. وقد اتَّسَمَت هذه الممارسةُ بدورٍ مهم في تطورِ المدنيةِ الغربية. حيث قامت المسيحيةُ بتحجيمِ سلبياتِ المجتمعِ الجنسويّ إلى حدٍّ ملحوظٍ عن طريقِ هذا التطبيقِ الكادريّ. إذ أنّ قيامَ الحالةِ الروحيةِ بالحدِّ من غَلَبَةِ الغريزةِ

الجنسيةِ على الذهنية، قد أدى دوراً بليغاً في تطويرِ المجتمعية. لكنه لَم يُفسِح المجالَ أمام التطورِ الدياليكتيكيّ الذي يُمَكِّنُ من الحياةِ الندّيةِ الحرة. بل ما تصاعدَ كَرَدِّ فعلٍ على ذلك، هو انفجارُ الجنسويةِ الاجتماعيةِ في ظلِّ الحداثةِ الرأسمالية. أي أنّ حياةَ الزواجِ الكاثوليكيّ[٤] الاستملاكيةَ المعاصرة، قد أَثمَرَت عن تَطَرُّفٍ ثانٍ أو قُطبٍ مُقابِلٍ كطرازِ حياةٍ مضادّةٍ لثقافةِ الرَّهبَنةِ لدى كِلا الجنسَين. بمعنى آخر، فثقافةُ الرَّهبَنَةِ في المسيحيةِ تتخفى وراء الأزمةِ السائدةِ في حياةِ الزواجِ الكاثوليكيّ (الأحاديّ) الحداثويّ. وكِلتا الثقافتَين بَقِيَتا متعثِّرتَين تعانيان الانسدادَ بشأنِ تجاوُزِ المجتمعِ الجنسويّ. يتسترُ هذا الواقعُ خلف أزمةِ الثقافةِ الجنسويةِ التي نَجِدُها في المجتمعِ الغربيّ.

الحلُّ الإسلاميُّ أيضاً لَم يُحرِز النجاحَ في هذا الموضوع. فالإسلامُ الذي خَصَّ الإشباعَ الجنسيَّ بالأولويةِ على عكسِ حياةِ الرَّهبَنة، قد اعتَقَدَ بأنه سيحلُّ القضايا من خلالِ تعددِ الزوجاتِ والجواري. أي أنّ سلوكَ الحَرَمِ في الإسلامِ أَشبَهُ بخَصخَصةِ بيوتِ الدعارة. وما يُمَيّزُه عن بيوتِ الدعارةِ هو تخصيصُه لبعضٍ من الأشخاص. بينما لا فرق

---

[٤] **الزواج الكاثوليكي:** يحرّم تعدد الزوجات. وقد تمّ التعبيرُ عنه في النص الأصليّ بعبارة "الزواج الأحاديّ" (المترجِمة).

بينهما من حيث المضمون. ولهذا السلوكِ الجنسويِّ الاجتماعيِ دورٌ مُحَدِّدٌ في تَخَلُّفِ المجتمعِ الشرقيِّ عن مواكبةِ المجتمعاتِ الغربية. وفي الحين الذي أدى فيه كبحُ المسيحيةِ لجماحِ الجنسانيةِ إلى إفساحِ المجالِ أمام الحداثة، فإنّ تحفيزَ الإسلامِ للإفراطِ في الإشباعِ الجنسيِّ قد تَسبَّبَ بوقوعِه في حالةٍ أكثر تخلفاً حتى مما كان عليه الوضعُ في المجتمعِ القديم، وأدى إلى تَعَرُّضِه للهزيمةِ النكراءِ أمام مجتمعِ الحداثةِ الغربية. من هنا، فدورُ الجنسويةِ الاجتماعيةِ بالغُ الأهميةِ في هزيمةِ المرأةِ والرجلِ الشرقيَّين تجاه أقرانِهما الغربيين. ذلك أنّ الجنسويةَ تؤثرُ في التطورِ الاجتماعيِّ أكثرَ بكثيرٍ مما يُعتَقَد. وينبغي التوقفُ بأهميةٍ بارزةٍ على دورِها في فتحِ الهُوَّةِ بين المجتمعاتِ الشرقيةِ والغربية. لقد تَوَلَّدَ المفهومُ الجنسويُّ لدى الإسلامِ عن نتائج سلبيةٍ تُضاهي ما عليه في المدنيةِ الغربيةِ أضعافاً مُضاعفة، سواء فيما يتعلق باستعبادِ المرأةِ حتى الأعماق، أو بتَعَصُّبِ الرجلِ للسلطوية.

ثمة أمورٌ مهمةٌ تستلزمُ انتباهَ المرأةِ والرجلِ أثناء ممارسةِ الحياةِ الندّيةِ الحرة. فبالنسبةِ إلى المرأةِ التي تحظى بفرصةِ الحياةِ الحرةِ أو تَرومُها، يُمكننا ترتيبُ ما ينبغي فِعلُه كالتالي:

أ- على المرأةِ أنْ تَعرفَ سَلفاً أنّ شروعَها بمُشاركةِ الرجلِ في ممارسةِ الجنسِ ليس محدوداً بالإشباعِ البيولوجيّ المحض. بل ستَكُونُ حينئذٍ وجهاً لوجهٍ أمامَ براثنِ القوةِ والسلطة. حيث يُعادِلُ وضعُها هذا النومَ مع النمرِ في قفصِه. وبالأخصّ أنّ حالةَ الرجلِ الشبيهةَ بحالةِ النَّمِرُ المحبوس الذي يعاني الجوعَ والأَسْر، قد تُفسِحُ الطريق أمام إنزالِ الرجلِ ضرباتٍ مميتةً عليها بمخالبِه. لذا، على المرأةِ الإدراك جيداً أنّها بعدَ دخولِ القفصِ بعلاقةِ الزواجِ الكلاسيكية، لن تَقدِرَ على الخروجِ منه سليمةً بهذه السهولة. بل وستَدفعُ ثمنَ دخولِها القفص، إما بحياتِها أو بتَحَوُّلِها إلى أنثى النَّمِرِ المستسلمةِ كلياً. ونمطُ أنثى النَّمِرِ يُمَثِّلُ المرأةَ المُستَرجِلة. وهي قبيحةٌ ومُقرِفة. هذا وتؤدي ممارسةُ الجنسِ بين الرجلِ المتحكمِ والمرأةِ المسترجلةِ المستسلمةِ دوراً رئيسياً في بروزِ ورسوخِ هذه الشناعةِ البغيضة. عندما يتباهى الرجالُ بيَومِ "إفساد" عذريةِ المرأة، فإنّ الدافعَ وراء ذلك ليس غريزةَ إشباعِ الذات (كظاهرة بيولوجية). بل يَعُودُ ذلك إلى نصيبِ هذه العلاقةِ من تَشَكُّلِ ثنائيةِ السلطة–العبد. إذن، فـ"الإفسادُ" هو بدايةُ الحُكمِ على المرأةِ بعبوديةٍ أبدية. تُمَهِّدُ السلطةُ الطريقَ لبروزِ عاطفةِ السيادة، مما مفادُه إثباتَ الرجلِ لرجولتِه. ثم يُطَبَّقُ هذا الأسلوبُ على الشبانِ اليافعين أيضاً. هكذا تُطَبَّقُ مؤسسةُ العبوديةِ على كِلا الجنسَين. إنّ عدمَ انسياقِ

المرأةِ وراءِ العلاقةِ الجنسيةِ بقدرِ الرجل، يُعزى إلى مؤسسةِ العبودية. والممارسةُ الجنسيةُ التي أَكثَرَت الحداثةُ الرأسماليةُ منها بما لا حَصر له، هي وسيلةُ العبوديةِ الأوسع نطاقاً مما فُرِضَ على النوع البشريّ. وهي تَؤولُ إلى فرصٍ لا محدودةٍ من السلطةِ والاستغلال. من هنا، فتشكيكُ أغلبِ الأديانِ بهذه العلاقةِ هو أمرٌ ذو معنى، وله روابطُه مع إفساحِها المجالَ أمام الانحطاطِ والتدنّي والقُبحِ والخروجِ عن الحقيقة.

ب- على المرأةِ أنْ تُطَوّرَ نمطَ حِراكِها قبل البدءِ بزواجِ الشراكة، مُدرِكةً تماماً أنّ الرجلَ الذي يقفُ بالمقابلِ منها في جميعِ ميادينِ مجتمعِ الحاكميةِ الذكورية سيتحركُ كالنَّمِر المتأهب للانقضاضِ على فريستِه في كلِّ لحظة. فعندما تَسنَحُ الفرصةُ للرجلِ النَّمِر، أي عندما يتغلبُ على العوائقِ الاجتماعيةِ المنتصبةِ أمامه في هذا السياق؛ فسيَنقضُّ بأنيابِه على المرأةِ بكلِّ تأكيد. حيث سيَوَدُّ الرجلُ السلطويُّ اصطيادَ المرأةِ في هذه اللحظة، دون أنْ يَأبَهَ بأيِّ معيارٍ أخلاقيٍّ أو رادعٍ وجدانيّ. ولن يَصُدَّه عن ذلك السِّتارُ الدينيُّ ولا القانون. لذا، على المرأةِ أنْ تَعلَمَ بهذا الوضعِ قبل أنْ تَخرجَ إلى المَسرحِ الاجتماعيّ. أو بالأحرى، عليها ألا تَظهرَ على الساحاتِ الاجتماعيةِ غيرِ المُسعِدة، ما لَم تتسلحْ بدفاعٍ ذاتيٍّ مضمونٍ وآمِن.

ت- عليها الاستيعاب بأحسنِ حالٍ أنّ هدفَ الحداثةِ الرأسماليةِ الأساسيَّ مُعَبَّأٌ بمساعي تصيير المرأةِ عبداً عصرياً، سواء بالأساليبِ القاسيةِ المُعَبِّرةِ عن قوةِ المالِ والسلطةِ بشكلٍ خاص، أم بالأساليبِ المَرِنةِ التي تَعكِسُ قوةَ الفنونِ وعلى رأسِها الآداب. أي أنّ الحداثةَ بمثابةِ قوةٍ هجوميةٍ مُسَلَّطةٍ على المرأةِ بدرجةٍ تُضاهي ما هو عليه رَجُلُ المجتمعاتِ القديمةِ أضعافاً مضاعفة، سواء بأساليبِ المالِ والسلطة، أم بوعودِ العشقِ التي لا تنتهي. لا يَذهبُ بحثُ المرأةِ عن الحياةِ الحرةِ في معناه أبعدَ من كونِه وَهماً أجوفاً مقابلَ قوةِ الرجلِ الحاكمِ المُرَوِّعة بشأنِ المالِ والعشق. لن تتخلصَ المرأةُ من تَكَبُّدِ الهزيمةِ تجاه الرَجُلِ في ظلِّ الحداثةِ القائمة، مهما أَبدَت مواقفَها بكلِّ صفائِها وحُسنِ نواياها وحركاتِها الجميلة، ومهما تلَهَّفَت لحياةِ الشراكةِ الندّيةِ الحرة. أي أنّ كلَّ الطُّرُقِ ستؤدي إلى عبوديةِ المرأةِ العصرية.

ث- ولَئِنْ كانت المرأةُ مُصِرّةً على البقاءِ حرةً رغمَ وطأةِ المجتمعِ الذكوريِّ الحاكمِ هذا، فعليها عندئذٍ أنْ تتَحَمَّلَ الوحدةَ الكُبرى والانزواءَ الأقصى، أو أنْ تحتمل مَشَقّاتٍ نضاليةً مليئةً بالكفاحِ الاشتراكيِّ الدؤوبِ في كلِّ لحظةٍ من لحظاتِه. تَسري الوحدةُ على الحالاتِ النادرة، فيما تَقتضي الحياةُ الاشتراكيةُ حياةً أنثويةً مقدسةً نظيرةً لثقافةِ الإلهةِ الأنثى القديمة. هذا ويجب وضعُ إحدى مزايا الإلهاتِ نُصبَ العَين. ألا وهي عدمُ

زواجِهن من الرجالِ البشر. في حين أنّ التاريخَ يُخبِرُنا أنه عندما صارَ الرجلُ إلهاً، لَم يَعُدْ للإلهةِ الأنثى أَثَرٌ ملحوظ. بالتالي، لَم يَبقَ ثمة خيارٌ سوى التحولُ إلى مَلاكٍ أنثى. لكنّ المَلاكَ الأنثى تُمَثِّلُ نوعاً ما المرأةَ الخائرةَ التي فَقَدَت قوتَها الجنسية. وامرأةٌ كهذه لا يَذهبُ دورُها في المجتمعِ أَبعدَ من أداءِ دورِ الرسول. أما تصويرا إينانا وأفروديت في الميثولوجيا، فيُشيران إلى رمزَي امرأتَين مختلفتَين. حيث يُمَثِّلان المرأةَ التي لَم تَخسَرْ بَعدُ جمالَها وجاذبيتَها الجنسيةَ وقوتَها الجسدية. إنّ العنصرَ الذي تَبحثُ عنه إينانا–أفروديت كإلهةِ العشقِ من أجلِ حياةِ الشراكة، هو العنصرُ الخَليقُ بمشاركتِه إياها الحياةَ الندّيةَ الحرة. ينبغي الإدراك جيداً أنّ عنصراً كهذا غالباً ما يَكُونُ رجلاً شِبهَ إلهٍ –لا غير– مثلما بروماتوس. يُمكِنُ تصويرُ هذا العنصر، أو حتى الرجلِ بالأغلب، كمجردِ شكلٍ رمزيّ؛ سواء تاريخياً أم في وقتِنا الراهن. وتَجسيدُه عَينياً أمرٌ واردٌ لدى خوضِ صراعٍ خارق. حيث محالٌ تحقيقُه، من دونِ إلحاقِ الهزيمةِ بآلهةِ الحداثةِ الرأسماليةِ غيرِ المُقَنَّعةِ والمُعَبَّأة بقواها المُهيبة. أي أنه تجسيدٌ ليس بالمستحيل، ولكنّه عسير. وأنْ تَكُونَ اشتراكياً أمرٌ واردٌ نوعاً ما من خلال تجسيدِ رمزِ إينانا–أفروديت ورمزِ بروماتوس.

بالمقدورِ إيجازُ ما على الرجلِ فِعلُه أولاً كالتالي، ما دام يتطلعُ إلى حياةِ الشراكةِ الحرة:

أ- على هذا الرجلِ أنْ يَعلَمَ أنّ المرأةَ البارزةَ أمامَه قد تَعَرَّضَت لرِهانِ شتى أنواعِ العبوديةِ طيلةَ تاريخِ المدنيةِ المُعَمِّرةِ خمسَ آلافٍ من السنين، وبالأخصِّ في ظلِّ هيمنتِها الرأسماليةِ التي يَبلغُ عمرُها خمسةَ قرون. ولَم يَبقَ لهذه المرأةِ سوى التحولُ إلى أنثى مُتَنَمِّرةٍ مقابل الرجلِ المُتَنَمِّر. وقد شُيِّدَت كافةُ استراتيجاتِ حياتِها وتكتيكاتِها لحظةً بلحظةٍ على هذه الأرضية. وإذ ما قَرَأنا الأمرَ معكوساً، فهي أيضاً لديها قفصُها الذي توَدُّ إسقاطَ وحبسَ الرجلِ الندِّ فيه. فإذا كان الرجلُ يَطمحُ إلى حياةٍ ندّيةٍ حرة، فإنّ خلاصَه من هكذا استراتيجياتٍ وتكتيكاتٍ خاصةٍ بالمرأةِ أمرٌ شاقّ، بقدرِ ما هي عليه مَشَقَّاتُ المرأةِ الأَمَة بأقلِّ تقدير. لذا، فالخلاصُ من تلك الاستراتيجياتِ والتكتيكاتِ التي تُسَيِّرُها المرأةُ كعبوديةٍ مضادة، يُعَدُّ ميدانَ حربٍ أوليةٍ بالنسبةِ للرجلِ الاشتراكيِّ المتطلعِ إلى حياةٍ ندّيةٍ حرة. ومن دونِ كَسبِه هذه الحرب، فلن يَتمكّنَ من خطوِ خطوةٍ واحدةٍ على دربِ نضالِ المجتمعِ الاشتراكيّ.

ب- على الرجلِ المندرجِ في زواجِ الشراكةِ أنْ يدركَ أنه مُعَرَّضٌ لتأثيرِ مؤسسةِ العبوديةِ بقدرِ المرأةِ على الأقل. ولأجلِ تذليلِ مساوئِ هذه

المؤسسة، فعليه أنْ يَندفعَ دوماً وراء الحياةِ الاشتراكيةِ ضمن نطاقِ المنزل. ذلك أنّ الحياةَ مع المرأةِ الأَمَة تُعاشُ بعبوديةٍ وبنحوٍ خاطئ. من هنا، فإنّ تَخَطّي ثقافةِ بيوتِ الدعارةِ المُخَصخَصة يقتضي النجاحَ في التحلي بثقافةِ الحياةِ الندّيةِ الحرة.

ت- يجب خوضُ الصراعِ مع النَّفْسِ دوماً وبمنوالٍ مُوَفَّقٍ تجاه تسليطِ الحداثةِ الرأسماليةِ للثقافةِ الجنسويةِ المُغوِيةِ والمُغرية. ذلك أنّ الاستراتيجياتِ والتكتيكاتِ المُطَوَّرَة لغرضِ تأمينِ استسلامِ الرجلِ مُهلِكةٌ ومُبيدةٌ بقدرِ أَسرِ المرأة. ينبغي عدم النسيانِ أنّه، وفيما صُيِّرَ الرجلُ في الحداثةِ الرأسمالية ذكورةً مُغالى بها بيولوجياً من جهة، فقد جرى تأنيثُه من الجهةِ الأخرى عبرَ جميعِ ثقافاتِها الاجتماعية. أي، وبينما يُنَمَّرُ الرجلُ الجنسويُّ البيولوجيُّ بإفراطٍ من ناحية، فإنه يُحَوَّلُ من ناحيةٍ ثانية إلى قطةٍ ذاتِ ثقافةٍ أنوثية (أنثى تطغى عليها العبودية). لذا، يستحيلُ التحولُ إلى امرئٍ اشتراكيّ، أو خوضُ نضالِ المجتمعِ الاشتراكيّ؛ ما لَم تُقَوَّض هذه الذكورةُ التي تَفرضُها الحداثة.

ث- نضالُ الرجلِ الحرّ ضروريٌّ بقدرِ نضالِ المرأةِ الحرةِ على الأقلّ، في سبيلِ ترسيخِ حياةِ شَراكةٍ نِدّيّةٍ حرةٍ في وجهِ كل هذه المساوئ. والرجولةُ الحرةُ غيرُ ممكنةٍ سوى بتخَطّي شخصيةِ الرجلِ المُستَعبَدِ بالمقلوبِ على يدِ المجتمعِ الذكوريّ الحاكم. هذا ومن اللازمِ نيلُ مرتبةِ

العَلاّمةِ والعَرَّافةِ التي لا تَفتأُ ساريةً في واقعِنا الاجتماعيّ. وكيفما "لا يُولَدُ المرءُ رجلاً، بل يُصبحُ رجلاً"، فإنه يُولَدُ بالمقابلِ كرجلٍ مَدَنيّة، ولكنْ بمقدورِه أنْ يُصبحَ أيضاً رجلاً حراً. أما رمزُ رجولةِ بروماتوس، فليس بالإمكانِ تجسيدُه ميدانياً في عصرِنا، إلا بعِلمِ العصرانيةِ الديمقراطيةِ وفلسفتِها وفنونِها. من الأهميةِ الإدراكُ أنّ الحياةَ هي هدفُ الميثولوجيا والدينِ والفلسفةِ والعِلمِ والفنّ، وأنّه يأتي في صدارةِ أدوارِها تحقيقُ وبناءُ الشراكةِ الحرةِ والتزاوُجِ الحرّ. وبعدَ استيعابِ ذلك ينبغي تصييره أخلاقياً وجمالياً. فالزيجاتُ العصريةُ القائمةُ ما هي إلا استمرارٌ لثقافةِ السلالاتيةِ الهرمية (وهي ثقافةٌ مُعَمِّرةٌ حوالي سبعَ آلاف سنة). وهي مشحونةٌ بتضمينِ شخصيةِ المرأةِ والرجلِ بثقافةِ ومقاييسِ الاغتصابِ والاعتداءِ إلى الحدِّ الأقصى متمثلةً في الشرف؛ وذلك بوصفِها الساحةَ التي تُنتَجُ فيها قِيَمُ المجتمعِ الدولتيِّ الأولية. من هنا، فمن الضروريّ النظرُ إلى تفشي حالاتِ الطلاق وانهيارِ مؤسسةِ العائلةِ وعدمِ تَحَقُّقِ العشق على أنه محصلةٌ لثقافةِ الاغتصابِ المُضَمَّنةِ في الشخصيات، والطامعةِ في السلطةِ والاستغلال. بناءً عليه، لا يمكن تحقيقُ المجتمعِ الحرّ الاشتراكيّ في وجهِ ثقافةِ الاغتصاب، إلا بالشخصياتِ المُترَعةِ لحظياً بالفلسفةِ والعلمِ والأخلاقياتِ والجماليات. ومن الواضحِ جلياً أنّ حَيَواتِ الشراكةِ الندّيةِ الحرةِ التي ستتحققُ

تأسيساً على ذلك، سوف تُسفِرُ باستمرار عن الجمالِ والصوابِ والفضيلةِ بالنسبةِ للأفرادِ والمجتمع.

لن يَسَعَنا الحظيُ بالحياةِ المعجزويةِ البهيةِ التي هدَمَتها الحداثةُ الرأسمالية، ولا مشاطرتُها؛ إلا بحياةِ الشراكةِ الندّيةِ الحرة، وبشخصيتِها الاشتراكيةِ وكفاحِها الاجتماعيّ. انطلاقاً من ذلك، ينبغي اعتمادُ تربيةِ الأطفالِ –وبالأخصِ البنات– وتَنشِئَتِهم على ذهنيةِ الحرية منذ الصِّغَر داخل مؤسساتِ العصرانيةِ الديمقراطية، وسَوقِهم بالكفاحِ الاجتماعيّ الاشتراكيّ الديمقراطيّ إلى الحياةِ العمليةِ نمطاً لحياتِنا. وبالتالي علينا اكتسابُه وتحبيذُه وإنجاحُه.

الحياة الندية الحرة في الأمة الديمقراطية:

جميعنا نعلمُ أنه لكلِّ حياةٍ حيةٍ ثلاثُ وظائف أولية. ألا وهي تأمينُ المأكلِ وأمنِ الوجودِ وسيرورةِ النسل. لا يقتصرُ ذلك على الوحداتِ البيولوجيةِ التي نسميها بالحياةِ الحيةِ فحسب. بل ولكلِّ تكوينٍ كونيٍّ يتمتعُ بالفاعليةِ الحيويةِ الخاصةِ به وظائفٌ أساسيةٌ مشابهة. ولكنّ تلك الوظائفُ تبلغُ مستوى مختلفاً لدى الإنسان. إذ يحرزُ الواقعُ مستوى من التقدمِ في المجتمعِ البشريِّ بحيث قد يتسببُ في القضاءِ على وجودِ كافةِ الكائناتِ الحيةِ الأخرى، فيما لو تُرِكَ الإنسانُ لفطريتِه دون ضابطٍ أو رادع. وفي حالِ توقفِ سيرِ الكونِ الحيويِّ في عتبةٍ محدَّدة، فإنّ استحالةَ ديمومةِ النوعِ البشريِّ تتحققُ تلقائياً. إنها مفارقةٌ جادة. ففي حالِ استمرَّ تعاظمُ التعدادِ البشريِّ بهذه الوتيرة (حيث قارَبَ السبعةَ مليارات نسمة منذ الآن)، فسيتمّ تخطي العتبة البيولوجيةِ خلال فترةٍ وجيزة، لتتبدى استحالةُ سيرورةِ الحياةِ البشرية. إنّ واقعَ الإنسانِ هو الذي يؤدي إلى ذلك. وعليه، ينبغي وقفُ هذا التعاظمِ البشريِّ المفرطِ قبل أنْ يبلغَ الواقعُ تلك العتبةَ البيولوجية.

النشوءُ والتكاثرُ حدثان مثيران. وتقومُ الآلةُ التي يمكننا تسميتُها بعقلِ الطبيعةِ بدورِ موازَنةٍ دائمة، مُؤَمِّنةً بذلك التوازنَ بين النشوءِ والتكاثر. إلا إنّ واقعَ الإنسانِ يتحدى هذا التوازنَ لأولِ مرة. وفي الحقيقة،

فمصطلحُ "التألّه" وليدُ هذا الواقع. فالإلهُ في واقعِ الأمرِ إنسانٌ لا يعرفُ حدوداً. بمعنى آخر، فقد أفضت الخصائصُ الواقعيةُ والعقلانيةُ للإنسانِ إلى تشييدِ الآلهةِ والأديانِ والأنظمةِ الخلاّقةِ الأخرى.

لجوءُ الكائنِ وحيدِ الخليةِ بشطرِ نفسِه والتكاثرِ فوراً تحاشياً للزوالِ والعدمِ أمرٌ مفهومٌ على صعيدِ سيرورةِ الحياة. ففطرةُ التكاثرِ لدى كلِّ وحدةٍ حيةٍ وصولاً إلى مرتبةِ الإنسانِ هي تعبيرٌ عن الرغبةِ في حياةٍ خالدة. والتطلعُ إلى حياةٍ أبديةٍ هو رغبةٌ لا تزالُ غيرَ مُدرَكة. ومهارةُ الإدراكِ هذه جدُّ محدودة. أما مدى ضرورةِ أو عدمِ ضرورةِ إدراكِ رغبةِ الحياةِ تلك، فهو محلُّ نقاشٍ مختلف. لكن، وبعدَ إدراكِ تلك الرغبة، تُفهَمُ أيضاً استحالةُ الوصولِ إلى معنى الحياةِ بالتناسل. فحياةُ إنسانٍ ما مطابِقةٌ لحياةِ ملايين الناس. بالتالي، وكيفما لا يقومُ التكاثرُ بإضفاءِ المعنى على الحياة، فربما يتسببُ أيضاً بتحريفِ أو إضعافِ قوةِ الوعي البارزةِ إلى الوسط. أما إدراكُ الذات، فهو نشوءٌ رائعٌ في الكون دون ريب. ولَم يُحَطْ عبثاً بشرفِ الألوهية. هذا ويستحيلُ أنْ يَكُونَ التناسلُ مشكلةً أوليةً بالنسبةِ إلى الإنسان، بعدَ أنْ يبلغَ القدرةَ على إدراكِ نفسِه. بمعنى آخر، فتناسلُ الإنسانِ المدركِ لنفسه لا ينحصرُ في الإخلالِ بالتوازنِ على حسابِ كافةِ الكائناتِ الأخرى فقط، بل ويحيطُ قوةَ وعيِ الإنسانِ أيضاً بالمخاطر. زبدةُ الكلامِ هو أنه لا يمكنُ للتناسلِ

أنْ يُشَكِّلَ قضيةً أساسيةً لدى الإنسانِ المدرِك لذاته. حيث بلغَت الطبيعةُ مستوىً من الرقيّ في الإنسان، بحيث أخرَجَت ديمومةَ نسلِه من كونِها قضيةً إشكالية. قد يُقالُ أنّ غريزةَ التناسلِ باقيةٌ في الإنسانِ كأيّ كائنٍ حيٍّ آخر، وأنها ستظلُّ مستمرةً لديه. هذا صحيح. ولكنها غريزةٌ متناقضةٌ مع قوةِ الوعي. وعليه، يغدو لا بد من إيلاءِ الأولويةِ للوعي. ولَئِنْ كان الكونُ قد بلغَ المقدرةَ على امتلاكِ الوعي بإدراكِ نفسِه لأولِ مرةٍ وعلى أعلى المستوياتِ متمثلةً في الإنسانِ على حدِّ علمِنا، فلَربما كان المعنى الحقيقيُّ للحياةِ نفسِها هو الشعورُ بالحماسِ العنفوانيّ جراء ذلك، أي إدراكُ الكون. وهذا ما مفادُه تجاوُز دوامةِ الحياةِ–الموت. وما من غبطةٍ أو عيدٍ خاصٍّ بالإنسانِ أعظم من هذا. إنه بمثابةِ بلوغِ النيرفانا والفناء في الله والوعي المطلق. وفيما وراء ذلك، لا يبقى داعٍ لمعنى الحياة أو السعادة!

في هذه النقطةِ بالتحديدِ نَصِلُ إلى التعريفِ الحقيقيّ للعشق. إذ لا يُمكِنُ بلوغُ المعنى المجتمعيّ للعشق، إلا في حالِ قيامِ كلّ مَن يعجزُ عن وقفِ انهيارِ وتفكُّكِ مجتمعِه بالتخلي عن مفهومِ الشرفِ (أو بتعبيرٍ علميٍّ أصحّ: عن اللاشرف)، الذي نُسِجَت خيوطُه حول المرأةِ بنحوٍ متبادل؛ ومن ثم بالشروعِ بروحٍ نضاليةٍ في إنشاءِ الأمةِ الديمقراطية، والاتسامِ بالتالي بآفاقِ تحقيقِه، ولو بصعوبةٍ بالغة.

يتميزُ تحررُ المرأةِ بعظيمِ الأهيمةِ خلال التحولِ إلى أمةٍ ديمقراطية. فالمرأةُ المتحررةُ تعني مجتمعاً متحرراً. والمجتمعُ المتحررُ هو أمةٌ ديمقراطية. كنا قد تحدثنا عن الأهميةِ الثوريةِ لقلبِ دورِ الرجل إلى نقيضِه. وهذا ما مفادُه: تأمينُ ديمومةِ التحولِ الوطنيّ الديمقراطيّ بقوتِه الذاتية، تكوينُ القوةِ الأيديولوجيةِ والتنظيميةِ اللازمةِ لذلك، وبسطُ اقتدارِه السياسيّ عوضاً عن الاستمرارِ بالنسلِ اعتماداً على المرأةِ أو التحكمِ بها. بمعنى آخر، فإنّ هذا يعني خلقَ الذاتِ أيديولوجياً وسياسياً، وتأمينَ المتانةِ الذهنيةِ والروحية بدلاً من التكاثرِ الفيزيائيّ. هذه الحقائقُ هي التي تُمَكِّنُ طبيعةَ العشقِ المجتمعيّ. أي، ينبغي –وبكلّ تأكيد– عدم اختزالِ العشقِ إلى تبادلِ المشاعرِ والانجذابِ الجنسيّ بين شخصَين. بل ويتعين عدم الاندفاعِ وراء الجمالياتِ الشكليةِ الخاليةِ من المعاني الثقافيّة. إنّ الحداثةَ الرأسماليةَ نظامٌ مبنيٌّ على إنكارِ العشق. وما إنكارُ المجتمع، استعارُ الفردية، إحاطةُ الجنسويةِ بكافةِ الميادين وتفشيها فيها، تأليهُ المال، إحلالُ الدولةِ القوميةِ محلَّ الرب، وتحويلُ المرأةِ إلى هويةٍ مجانيةٍ أو زهيدةِ الأجر؛ كلُّ ذلك ليس سوى دليلٌ على إنكارِ الأرضيةِ الماديةِ للعشق.

يجبُ تعريفُ طبيعةِ المرأةِ جيداً. فاعتبارُ الغريزةِ الجنسيةِ لدى المرأةِ جذابةً بيولوجياً، والاقترابُ منها وعقدُ العلاقةِ معها بناءً على ذلك؛

يعني خُسرانَ العشقِ من البداية. فكيفما يستحيلُ علينا تسميةُ عملياتِ الاتحادِ البيولوجيّ لدى الكائناتِ الحيةِ الأخرى بالعشق، فمحالٌ أيضاً إطلاقُ تسميةِ العشقِ على الاتحادِ الجنسيّ القائمِ على خلفيةٍ بيولوجيةٍ لدى الإنسان. بل بمقدورِنا تسميتُه بنشاطِ التناسلِ الطبيعيّ لدى الكائناتِ الحية. ولا داعي حتى لأنْ تَكُونَ إنساناً حتى تَقومَ بهذا النشاط. وبالأصل، فالإنسانُ الحيوانيُّ الشهوةِ يقومُ بهذا النشاطِ بأسهلِ الأشكال. وعليه، فمَن يطمحُ إلى العشقِ الحقيقيّ، يتعينُ عليه التخلي عن نمطِ التناسلِ الإنسانيّ الحيوانيّ ذاك. ولن نستطيعَ تصيير المرأةِ صديقةً عزيزةً ورفيقةَ دربٍ كريمة، إلا بمقدارِ تجاوُزِنا لمقاربتنا منها كموضوعِ جذبٍ جنسيّ. وأشدُّ العلاقاتِ مشقةً هي الصداقةُ والرفاقيةُ التي تتخطى الجنسويةَ مع المرأة.

هذا ويلزمُ بناءُ العلاقاتِ على خلفيةِ بناءِ المجتمعِ والأمةِ الديمقراطية، حتى لدى العيشِ مع المرأةِ في ظلّ حياةِ الشراكةِ الندية. أي، علينا تجاوُزُ النظرةِ التي تنيطُ المرأةَ بأدوارٍ من قبيلِ الزوجةِ أو الأمِّ أو الأختِ أو الحبيبة، مثلما الحالُ دوماً في الحداثةِ وفي الحدودِ التقليديةِ المرسومة. وعلينا أولاً توطيدُ العلاقاتِ الإنسانيةِ المنيعةِ المستندةِ إلى وحدةِ المعنى وإنشاءِ المجتمع. بمعنى آخر، على أيّ رجلٍ أو امرأةٍ التخلي عن الزوجِ والولدِ والأمِّ والأبِ والحبيبِ إنْ دعَت الحاجة، دون

أنْ يتخلى بتاتاً عن دورِه في المجتمعِ الأخلاقيّ والسياسيّ. إنّ الرجلَ القويَّ لا يتوسلُ قطعياً إلى المرأة، ولا ينساقُ وراءَها، ولا يضربُها أو يشتمُها، ولا يحسدُها. وحتى لو كانت حبيبتَه أو زوجتَه، فعندما تطلبُ منه الفراقَ أو الطلاق، فلا يؤنّبُها حتى ولو برفعِ الإصبع. بل يساعدُها على العيشِ كما تشاء، بعدَ توجيهِ انتقاداتِه لها إنْ وُجِدَت. ولَئِنْ كان يتطلعُ إلى العيشِ مع المرأةِ بعلاقةٍ ذاتِ دعائم أيديولوجيةٍ واجتماعيةٍ وطيدة، فعليه تركُ موضوعِ الاختيارِ والبحثِ للمرأة. فبقدرِ ما ترتقي المرأةُ بمستوى حريتِها واختيارِها الحرّ وبقابليةِ الحِراكِ اعتماداً على قوتِها الذاتية، فسيَكُونُ العيشُ معها أجمل وأثمن بالمِثل.

لا يُمكنُ عيشُ الحياةِ الندية الحرةِ المثلى بين المرأةِ والرجلِ ضمن ظروفِنا الراهنةِ وفي واقعِنا الاجتماعيّ، إلا بعدَ إنجازِ النجاحاتِ العظمى في أنشطةِ بناءِ الأمةِ الديمقراطيةِ الشاقة. ولا مفرّ من أنْ يُعاشَ أو يَكُونَ دياليكتيكُ العشقِ القَيِّمِ أفلاطونياً بنسبةٍ عليا. وعشقٌ كهذا هو عشقٌ ثمين. ذلك أنّ العشقَ الأفلاطونيَّ هو عشقُ الفكرِ والعمل. ومن هنا تأتي قيمتُه. في حين إنّ العيشَ كلَّ لحظةٍ مع أجملِ نساءِ العالَمِ ليس عشقاً. ولأنه ليس بعشقٍ أساساً، فسوف تُستَعرَضُ شتى أشكالِ الازدواجيةِ بعد فترةٍ وجيزةٍ من الاتحاد، نظراً لانطلاقِه من الحاجةِ إلى علاقةٍ لا معنى لها أو مبنيةٍ على أرضيةٍ بيولوجية.

مقابل ذلك، فإنّ الكثيرَ من النساءِ والرجالِ اليافعين مِمّن كانوا عبيدَ الأمسِ ولَم يتواجدوا معاً أبداً، قد أثبَتوا مدى كونِهم شخصياتٍ مهيبةً ورصينةً ضمن الممارسةِ العمليةِ في الحركة؛ وذلك من خلالِ إنجاحِهم أعمالاً عظيمةً جنباً إلى جنبٍ وبعشقٍ أفلاطونيٍّ خلال بناءِ الأمةِ الديمقراطيةِ لشعبِهم. ولدينا المئاتُ من خيرةِ شهدائِنا الشجعان في هذا المضمار. إنهم أبطالٌ بواسل نجحوا في التحولِ إلى أمثالِ مم وزين.

وبهذه المناسبة، فإني أَعتَبِرُ التطرقَ إلى تجاربي الشخصيةِ في هذا الصددِ دَيناً عليَّ الإيفاءُ به. وحسبما يخطرُ ببالي، فقد اعتَبَرتُ مصادقةَ الفتياتِ في أولى ألعاب الطفولةِ ضرورةً من ضروراتِ الحرية. كنتُ شعرتُ وكأني أخسرُهنّ كلّهنّ بعد زواجِهنّ، بما في ذلك أخواتي الكُبرَيات. وبعدَما كبرتُ قليلاً وواجهتُ أخلاقَ الشرفِ الصارمةَ في المجتمع، انزويتُ على نفسي كلياً. لكنّ هذا الانزواءَ كان مشحوناً بالاغتياظِ والاستياء. إذ كنتُ أعي لتَوّي أننا خسرنا النساءَ منذ أمَدٍ سحيق. لَم أَرضَ قطعياً بالوضعِ القائمِ بين الجنسَين. ولَطالما كنتُ أعتقدُ أنّ هذا الوضعَ مبنيٌّ على الأخطاء. ولذلك لَم أَقبَلْ به أبداً. ولَم أَشعرْ بالرغبةِ في العيشِ مع المرأةِ اعتماداً على هذا الوضع. وعلى ما أعتَقد، فقد انتبهَت أمي لحالتي هذه باكراً عندما قالَت لي: "لن تَكُونَ مع المرأةِ بحالِكَ هذه". وبالفعل، أنا أيضاً لَم أرغبْ بتاتاً بأنْ تَكُونَ لي

امرأة. وحتى لو شئتُ فقد كنتُ لا أعرفُ كيف سأعيشُ معها. هكذا، فكلما كبرتُ كنتُ أتحولُ إلى طفلٍ ضخم. كان الرجالُ حولي قد أصبحوا ذئابَ النساء. أما أنا، فبقيتُ مسكيناً بائساً. وبالكادِ أتذكرُ اهتمامَ النساءِ بي. فعلى أغلبِ الظنِّ أنهنّ كُنّ ينظُرنَ لي وكأني "حدثٌ ميؤوسٌ منه". أو بالأصح، كُنّ يُشعِرنني بأني مخلوقٌ محبوبٌ ولكني لا أُواكِبُ عصري. فبينما كان الجميعُ يَجِدُ لنفسِه قريناً وحبيباً، كنتُ عاجزاً حتى عن التقاطِ أنفاسي في هذا الشأن. كما لَم يَكُ لي عشقٌ أو هيامٌ بأمورٍ أخرى كعشقِ الربِّ أو ما شابه. الأمرُ الوحيدُ الذي كنتُ مهتماً به هو الحظيُ بصداقاتٍ حسنةٍ وفاضلة.

كانت لديّ ميولٌ يمكن تسميتُها بالعشقِ الأفلاطونيّ، قبل البدءِ بحادثةِ الزواجِ الذي عشتُه على حين غرّة. فكلما اكتشفتُ الجمالَ الإلهيَّ الذي تُخفيه المرأة، كنت أدخلُ تحت تأثيرِها. ولكني لَم أَكُنْ قادراً على الإفصاحِ عن ذلك للطرفِ الآخر، ولَم أرغبْ ذلك. فلَطالما كنتُ أرى الوطنَ تائه والهويةَ المفقودةَ مستورَين خلف هذا العشقِ الأفلاطونيّ. وحسبَ رأيي، كان محالاً تحَقُّقُ العشقِ الوطيدِ والجامحِ والإراديِّ والمعقول، لدى مَن فَقَدَ وطنَه وهويتَه. وكم هو مؤلمٌ ومؤسفٌ أنّ تشخيصي هذا كان صحيحاً. سأَكونُ مُراوغاً لو زعمتُ أنّ زواجي الأجوفَ والخطيرَ كان يفتقرُ إلى العواطف. وسأكونُ ازدواجياً لو قلتُ

أنه كان لأهدافٍ سياسيةٍ بحتة. حيث كانت هنالك العاطفةُ والأهدافُ السياسيةُ في آن. لا أدري إنْ كانت هي مَن طرقَ البابَ بدايةً أم أنا. ولو قلتُ أنّ الأمرَ كان بمحضِ الصدفة، فلن أكُونَ واقعياً كثيراً. وبرأيي، فإنّ الإيضاحَ الوحيدَ لهذه العلاقةِ هو استحالةُ تحقُّقِ عشقِ الوطنِ التائهِ والهويةِ المجتمعيةِ المفقودة. وقد أيَّدَت المجرياتُ هذه الحقيقة. فقد كانت تلك السنواتُ مرحلةً لن يتحقَّقَ العشقُ فيها أبداً.

وبالأصل، كانت أغنيةُ آرام، التي استمعتُ إليها آنذاك، تسردُ هذا المستحيل. وعليه، يمكنني التبيانُ أني انعكفتُ على بناءِ الحزب وتكريسِ الحربِ الشعبيةِ الثوريةِ بتلك النقمةِ الجامحةِ التي ساورَتني جرّاء استحالةِ تحقُّقِ العشقِ في تلك الظروف. وعندما انخرطَ عددٌ جمٌّ من الفتياتِ في أنشطتي، بات ما عشتُه معهنّ عشقاً جماعياً. إذ كانت ظروفُ العشقِ الشخصيّ معدومة. ولَم أتجرأْ قطعياً على الشروعِ في تجربةِ العشقِ الشخصيّ، الذي جرَّبَه الكثيرون فيما عداي، سواء داخل الحزب أم خارجه. لقد كان الخوفُ يلحفني مرةً أخرى. أو بالأصحّ، كنتُ أفكرُ دوماً في استحالةِ تحقُّقِ هكذا عشق. وقد كانت فكرتي هذه صائبة. إذ كانت فكرةُ "عروس الأرضِ" تُراودني دائماً في تلك الأيام. بينما لَم يَكُن لديَّ محلٌّ قطعياً لفكرةِ "عروسي أنا". كانت هناك المئاتُ

من الفتياتِ اللواتي كُنّ أكثر جرأةً وذكاءً مني. وقد استشهدَت غالبيتُهنّ. ولَطالما سعيتُ إلى إشعارِهنّ بأني مُلكُهنّ، ولكن بلا جدوى.

وفي مثلِ هذه الحالات، يتعينُ تجسيدُ تحررِ الوطنِ والمجتمعِ والأمةِ في الفردِ وفي عناصرِ العشق. وهذا ما يقتضي بدورِه خوضَ حروبٍ عسكريةٍ ضاريةٍ وصراعاتٍ سياسيةٍ شديدة، ويتطلبُ قوةً أخلاقيةً وأيديولوجيةً خارقة. علاوةً على أنه لا يَحتملُ غيابَ الجمالياتِ أو الافتقارَ إليها. ومَن يزعمُ أنه صاحبُ عشقٍ أفلاطونيّ، فعليه تلبيةُ متطلباتِ هذه الشروطِ كافة، في حالِ إضفائه الطابعَ الشخصيَّ الخاصَّ على عشقِه. وإذا لَم تَكفِه قوتُه لذلك، فعليه الاستمرارُ في العشقِ الأفلاطونيّ. وفي حالِ خذَلَته قوتُه حتى لأجلِ ذلك أو في إضفاءِ المعنى عليه، فما سيَسري حينها هو عيشُه حالةَ الزواجِ التقليديّ السائدة في الحداثةِ والمدنية، والتي تَسودُها القواعدُ البيولوجية، ويطغى عليها الجِماعُ الجنسيُّ العبوديّ. هذا ويستحيلُ أنْ يجتمعَ العشقُ الحرُّ مع علاقاتِ الزواجِ البيولوجيِّ–العبوديّ، أو مع العلاقاتِ الخارجةِ عن إطارِ الزواج. ذلك أنّ قانونَ العشقِ لا يَحتملُ هكذا علاقات.

لقد تعلمتُ تماماً من شهيداتِنا العظيماتِ ومن قِيَمِنا النبيلةِ تلك أنّ المرأةَ كيانٌ عزيز. ولَربما ما جرى عيشُه معهنّ كان عشقَ الحظيِ ثانيةً

بالوطنِ التائهِ وعشقَ اكتسابِ الهويةِ المجتمعيةِ المفقودةِ ثانيةً وبحُرية. علماً أنّ هذا بذاتِه كان عشقاً نفيساً وحقيقياً للغاية. كما كان عشقاً يَصولُ فيه ويَجُولُ الخونةُ والازدواجيون أيضاً. وهكذا، كنتُ بذلك أُعيدُ إحياءَ ذكرى مم وزين، وأُحققُها ثانيةً في آنٍ معاً.

السؤالُ الآخرُ الذي يحفُّه الفضولُ ارتباطاً بذلك هو نمطُ الحياةِ مع المرأة. وقد تطرقتُ بين الفينةِ والأخرى في كافةِ مجلداتِ مرافعتي إلى سؤالِ: كيف نعيشُ مع المرأة؟ أخصُّ بالذِّكرِ الأهميةَ الفائقةَ التي يتحلى بها العيشُ مع المرأةِ في كنفِ الحداثة. فهي قضيةٌ لا تُحَلُّ بطلبِ يدِ المرأةِ أو البحثِ عنها، أو بخداعِها أو العيشِ معها في البيتِ "الخاصّ" أو "العامّ"، أو بمشاركتِها الحياةَ بإنجابِ الأطفالِ أو من دونِهم. فلأجلِ حلّ هذه القضيةِ التي تحتلُّ الزاويةَ الرُّكنَ في قلبِ وعقلِ القضايا الاجتماعية، يتعينُ العملُ أساساً بالمقاربةِ العلميةِ والفلسفيةِ والأخلاقيةِ والجمالية. فالحياةُ النديةُ الحرةُ مع المرأةِ في عصرِنا، أي في ظلّ ظروفِ الحداثةِ الرأسمالية، تستلزمُ التحلي بروحِ المسؤوليةِ العليا وبالمقاربةِ العلميّةِ والفلسفيّةِ والأخلاقيّةِ والجماليّةِ لها. فمن دونِ معرفةِ الوضعِ الذي أُقحِمَت فيه المرأةُ طيلةَ تاريخِ المدنيةِ وفي العصرِ الحديث، ومن دونِ الاستطاعةِ على الدنوِّ الأخلاقيِّ والجماليِّ منها؛

فأيّما كان شكلُ الوحدةِ المُجَرَّبةِ معها، فإنّ كلَّ أنواعِ الحياةِ معها ستنتهي –دو بُدّ– بالأخطاءِ واللاأخلاقِ والقُبحِ والشناعة.

إنّ عدم تبذيرِ الحياةِ مرهونٌ أولاً بتحقيقِ الأشكالِ الصحيحةِ والأخلاقيةِ والجماليةِ من الحياةِ مع المرأة. كما إنّ تحليلَ هويةِ المرأة (التي جُرِّبَت عليها ومُثِّلَت في شخصيتِها كافةُ ضروبِ العبودية) ومشاركةَ دعواها من أجلِ الحريةِ والمساواةِ كرفيقِ دربٍ في الحياة، يُشَكِّلُ الشرطَ الأوليَّ للتحولِ إلى رجلٍ سليمٍ وأخلاقيٍّ وجميل. ولَئِنْ قُرِئَت السطورُ المعنيةُ بذلك في المرافعةِ بعينٍ صائبة، فستُدرَكُ بنحوٍ أفضل دوافعُ إيلائي الأهميةَ الكبرى لهكذا نمطٍ من الحياة وجعلي إياه مبدأً ثابتاً. حيث إنّ أفظعَ أشكالِ التردي الأخلاقيِّ والشناعةِ والقُبحِ تتولدُ عن نمطِ الحياةِ المنغمسةِ في رجعيةِ وبدائيةِ مفهومِ "التمكن من المرأة" الجنسويّ (شكل العلاقة الذي يشَوِّهُ حتى الميولَ الجنسيةَ البيولوجية)، والذي تفرضُه أخلاقُ المدنيةِ المتمحورةِ حول السلطةِ في كنفِ الحداثة. وإذ قُرِئَ الصراعُ الذي خضتُه مقابل ذلك، واستُوعِبَت النتائجُ المترتبةُ عليه بمنوالٍ صحيح؛ فسوف تُعاشُ الحياةُ مع المرأةِ بصورةٍ أكثرَ أخلاقيةً وجمالية. لذا، ينبغي على كلِّ رجلٍ وامرأةٍ يتحملون عبءَ المسؤوليةِ في هذا السياق (ونخصُّ المرأةَ هنا) أنْ يَرتَقوا دوماً بمقارباتِهم وممارساتِهم العمليةِ في المجالاتِ العلميةِ والفلسفيةِ

والأخلاقيةِ والجمالية، وأنْ يُنَظِّموها ويَعملوا على إحيائِها في ذهنيةِ الأمةِ الديمقراطيةِ ومؤسساتِها؛ وذلك كي يُعَزّزوا من شأنِهم، وينظموا أنفسَهم، ويَحظَوا بمستوياتٍ متوازيةٍ ومتكافئةٍ في مختلفِ الحقولِ الاجتماعية.

لا يُمكنُ عيشُ الحياةِ البشريةِ إلا بنحوٍ مجتمعيٍّ حرٍّ وديمقراطيٍّ ومفعمٍ بالمساواةِ ضمن الاختلاف، سواء كان المرءُ طليقاً أم سجيناً، وسواءٌ تواجدَ في رحمِ أمِّه أم في أيةِ لحظةٍ أو مكانٍ داخل الفضاءِ المترامي. وكلُّ أشكالِ الحياةِ الأخرى هي شاذة، وبالتالي مَرَضِية. ولكي تُعادَ الحياةُ إلى مجراها الصحيحِ وتُداوى فتتعافى، ينبغي خوضُ كفاحٍ دؤوبٍ بشتى أنواعِ القولِ والعملِ الاجتماعيّ، بما في ذلك إنجازُ الثورة. وينبغي أنْ تَتكَوَّنَ في سبيلِ ذلك الذهنيةُ والإرادةُ اللازمتان أخلاقياً وجمالياً وفلسفياً وعلمياً.

إذن، والحالُ هذه، وفي حالِ خروجي من السجن، فأينما كان مكاني أو اللحظةُ التي أحياها، فإني حُكماً سأواظبُ حتى آخِرِ رمقٍ على خوضِ الكفاحِ المتواصلِ بشتى أنماطِ القولِ والعمل من أجل المجتمعيةِ التي جهدتُ لتحقيقِ الانتماءِ إليها؛ ومن أجلِ "اتحادِ الأممِ الديمقراطية"، الذي هو سبيلُ الحلِّ والخلاصِ بالنسبةِ لشعوبِ الجوارِ أولاً ولكافةِ

شعوبِ الشرقِ الأوسطِ ؛ وكذلك من أجلِ "اتحادِ الأممِ الديمقراطيةِ العالمية"، الذي هو سبيلُ الحلِّ والخلاصِ بالنسبةِ إلى جميعِ شعوبِ العالَمِ التي تُعَدُّ شعوبُ الشرقِ الأوسطِ جزءاً لا يتجزأُ منها. وسأثابرُ على مسيرتي اعتماداً على شخصيةِ الحقيقةِ التي نالَت نصيباً وفيراً من الحقيقةِ لديّ، ومتحصناً بالقوةِ الأخلاقيةِ والجماليةِ والفلسفيةِ والعلميةِ اللازمةِ لذلك؛ وسأَكسَبُ الحياةَ بناءً على ذلك، وسأَتشاطَرُها مع الجميع.